الأمم المتحدة S/PV.4981

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٨١**

الخميس، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد باخا	(الفلبين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
	إسبانيا	السيد دي بلاثيو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد أديشي
	الجزائر	السيد با علي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غواتغيا
	فرنسا	السيد دالا سابلبير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) عن ليبريا (S/2004/428)

التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2004/430 وCorr.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-37371 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس بالسيد منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسيد أكرم على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) عن ليبريا (S/2004/428)

التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2004/430، و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد شارل غيود برايانت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

اصطحب السيد تشارلز غيود برايانت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالسيد تشارلز غيود برايانت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام في ليبريا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد كلاين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) عن ليبريا، الوثيقة S/2004/428، والتقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، الوثيقة S/2004/430.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن أولا إلى إحاطة إعلامية من السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام في ليبريا، ويستمع بعد ذلك إلى إحاطة إعلامية من السيد تشارلز غيود برايانت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا.

وفي نهاية هاتين الإحاطتين الإعلاميتين، سأعطي الكلمة لمن يرغب من أعضاء المجلس في إبداء ملاحظات أو توجيه أسئلة.

وحيث أنه لا توجد قائمة متكلمين لهذه الجلسة، أدعو أعضاء المجلس الذين يرغبون في أخذ الكلمة إلى إبلاغ الأمانة العامة بذلك من الآن.

أعطي الكلمة للسيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام في ليبريا.

السيد كلاين (تكلم بالفرنسية): يسعدني اليوم أن أبلغ المجلس بالتقدم المحرز منذ بدء عمل بعثة الأمم المتحدة في

ليبريا. وإذ أفعل ذلك، أود أن أعرض تقريرَيّ الأمين العام المعروضين على المجلس: التقرير المرحلي الثالث عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والتقرير المُعَد عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣).

(تكلم بالانكليزية)

إنني ممتن لكم، سيدي الرئيس، ولجميع أعضاء المجلس على التفضل بالموافقة على استقبال الرئيس غيود برايانت، فهو مؤيد قوي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وأود أن أشيد به أمامكم، على ما يتحلى به من عزم ثابت في إدارته للحكومة الانتقالية في هذه المراحل المبكرة العصيبة من عملية السلام. وسيتيح حضوره هنا اليوم الفرصة للمجلس لكي يستمع من الرئيس نفسه إلى الخطوات التي اتخذها الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا على طريق تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وإلى رؤية الرئيس لتمكين ليبريا من اجتياز فترة الانتقال هذه إلى انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

في ضوء حالة الفوضى وانعدام الأمن وتداعي الهيكل الحكومي وقت وصولنا إلى ليبريا قبل سبعة أشهر، تمثلت أولويتنا الملحة في تثبيت الأوضاع في البلد عن طريق نشر القوات بشكل تدريجي في جميع أنحاء البلد، ونزع سلاح المجموعات المسلحة من خلال برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم، مع البدء في الوقت نفسه بإعادة هيكلة مؤسسات القانون والنظام بغية تهيئة الظروف الأمنية اللازمة، وإفساح المجال لتنفيذ الجوانب الأخرى من ولايتنا وتسهيل إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. ويسعدني أن أبلغ المجلس بأن التقدم الذي أحرزناه بشأن تلك الأولويات الملحة للغاية قد تجاوز توقعاتنا كثيرا.

وأدى الانتشار في جميع أنحاء ليبريا إلى تحسن أمني كبير على امتداد حدودها الطويلة والكثيرة الثغرات. وللبعثة الآن حضور قوي على طول الحدود الغينية – الليبرية والحدود السيراليونية – الليبرية والجزء الشمالي من الحدود الليبرية مع كوت ديفوار. وسيكون لدينا حضور كامل على الحدود المتاخمة مع كوت ديفوار عندما يتم نشر الكتيبتين الإثيوبية والسنغالية في الجنوب الشرقي في منتصف حزيران/يونيه.

وعلى نفس المنوال، فإن عنصر الشرطة المدنية في البعثة يحرز تقدما كذلك. فقد اتسع نطاق انتشاره بدرجة كبيرة ليشمل مناطق أخرى خارج منروفيا، بما فيها مطار روبرتس الدولي ومقر القطاع الرئيسي من البعثة في بوخانان وغبانغا وتوبمانبرغ وزويدرو. أما العنصر المدني من البعثة، وإن كان قد أُذِن بأن يتألف من ٦٠٧ من الموظفين الدوليين، فلم يعين منهم سوى ٤٠٠ موظف فحسب. وبذلك، تكون نسبة النقص لديَّ ٣٣ في المائة. ومع ذلك، فإن حسن أدائهم يعوض ما لدينا من نقص عددي.

إن البرنامج المستأنف لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم يمضي قدما دون أن يصادف أي عراقيل كبيرة. وحتى ٣١ أيار/مايو، تم نزع سلاح ما مجموعه ٦٧٣ ٣٨ محاربا، منهم ١٣ في المائة من الأطفال و ١٨ في المائة من النساء. وكما أشرت آنفا، فإن حاصل جمع هذا الرقم مع من نُزِعَت أسلحتهم في كانون الأول/ديسمبر، يمثل نسبة تزيد على ٧٠ في المائة من إجمالي عدد المحاربين المقدر بـ ٠٠٠ ٥٣ محارب. وتم جمع ٠٦٥ ١٦ قطعة سلاح، و ٨٥٨ ١٢ طلقة من ذخائر الأسلحة الثقيلة، كما تم جمع وتدمير ٠٠٠ ٩٠٠ ٣ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

غير أن ثمة دلائل تبعث على القلق تشير إلى أن بعض الأسلحة الثقيلة لم يُسَلَّم حتى الآن في إطار عملية نزع السلاح. وقد عقدنا العزم على التأكد من تسليم كل هذه الأسلحة في نهاية المطاف. وثمة شاغل آخر يتمثل في أن قلة قليلة من المحاربين من غير الليبريين هم الذين يكشفون طوعا عن هوياتهم الأجنبية. فلم يكشف سوى ٨٢ شخصاً عن هويتهم حتى الآن. ونتوقع أن يكتسب المزيد منهم ثقة بالعملية فيكشفوا عن هويتهم عندما تتضح الترتيبات لإعادتهم إلى الوطن وتعويضهم. ونضع تلك الترتيبات الآن بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة المعنية في البلدان المحيطة، ونعد العدة للاضطلاع ببرامج إعادة الإدماج إذا ما قرر أولئك الأفراد العودة إلى بلدانهم الأصلية.

ونظراً للسلاسة التي يجري بها إحراز تقدم في الجوانب المتعلقة بنزع السلاح والتسريح، فإن التركيز الآن ينصبّ على الأعمال التحضيرية لإعادة إدماج المقاتلين الذين تم نزع أسلحتهم. وبالتعاون مع الحكومة الانتقالية، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والأجهزة غير الحكومية، وغيرها من الأطراف، كوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، فقد جرى تصميم مشاريع انتقالية قصيرة المدى من أجل استيعاب المقاتلين الذين تم تسريحهم، ريثما يتوافر برنامج لإعادة الإدماج في المدى الطويل. وتعكف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤها في الوقت الراهن على إعداد برامج طويلة الأجل لبناء قدرات عدد يبلغ ٠٠٠ ٧ طفل من المقاتلين السابقين، سوف يركز معظمها على التعليم وتنمية المهارات والتلمذة الصناعية والدعم المستند إلى جهود المجتمعات المحلية.

وقد أحرز تقدم كبير في مجال إصلاح القطاع الأمني وبسط سيادة القانون منذ قدمنا إحاطتنا الإعلامية السابقة للمجلس. وتمد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا يد المساعدة في استعادة النظام القضائي. وقد أعيد تشكيل سبعة عشر محكمة في مونروفيا والمناطق المحيطة بها. علاوة على ذلك فإننا، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نساعد على تحسين مرافق سجن مونروفيا المركزي وأوضاعه وقمنا حتى الآن بتدريب ٥٠ من موظفي الإصلاحيات.

يضاف إلى ذلك أن عنصر الشرطة المدنية التابع للأمم المتحدة قد أحرز تقدماً كبيراً في إعادة هيكلة الشرطة الوطنية الليبرية وإعادة تدريبها. وتم إنشاء لجنة لإقرار سيادة القانون من أجل تنسيق عملية إصلاح مؤسسات الشرطة والمؤسسات القضائية والإصلاحية، كما ورد في التقرير. وتقوم اللجنة بوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية إصلاح الشرطة الوطنية الليبرية وإعادة هيكلتها. وقد انتهت بالفعل من وضع معايير الأهلية للتوظيف في دائرة الشرطة المستحدثة، وبدأت الحكومة الانتقالية بالاشتراك مع البعثة عملية التعيين في ٥ أيار/مايو. ومن المقرر أن يبدأ تدريب طلاب الشرطة الجدد في ١ تموز/يوليه.

أما فيما يتعلق بإعادة هيكلة الجيش، فيسرنا أن حكومة الولايات المتحدة قد عرضت أن تتولى قيادة عملية تقديم المساعدة وإسداء المشورة لحكومة ليبريا الانتقالية في الاضطلاع بتلك الوظيفة الهامة. ومنذ أسابيع قليلة، التقيت بفريق زائر للتقييم من وزارة دفاع الولايات المتحدة، وتباحثنا في بعض المقترحات لتنسيق جهودنا المبذولة في هذا الصدد. وأعدت البعثة مشروع مخطط لإعادة الهيكلة ومشروعاً لسياسة عامة لشؤون الدفاع يجري حالياً استعراضهما، وسيلي ذلك عقد اجتماعات للمتابعة ضماناً لأخذ جميع الأطراف المعنية بنهج سليم وواقعي ومنسق.

ومنذ شهر نيسان/أبريل، يجري نشر موظفي الشؤون المدنية التابعين للبعثة في مختلف مناطق البلد، وقد أرسلت البعثة موظفين في الوقت الراهن إلى مقار القطاعات الأربعة، في توبمانبورغ وبيوكانان وزويدرو ومونروفيا. كما انتشرت

في ١٠ من المقاطعات الـ ١٦. وبالتعاون مع وزارة الداخلية، تم وضع الصيغة النهائية لاقتراح مشروع لإعادة الموظفين الحكوميين إلى مقاطعاتهم ومناطقهم فور إتمام عملية نزع السلاح. ويشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية التابعة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضاً في إيجاد مصادر لتوفير الأموال لهذه العملية.

وقد بدأت الاستعدادات للانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأقسم الأعضاء السبعة في اللجنة الانتخابية الوطنية اليمين في ٢٩ نيسان/أبريل. وتؤكد البعثة أن ليبريا يجب أن تتولى زمام العملية الانتخابية بنفسها. بيد أن البعثة تتوقع أن تؤدي دوراً رئيسياً حتى يتسنى للجنة الانتخابية الوطنية الاستفادة بما لدينا من موارد مادية وبشرية وتقنية كبيرة. وسوف تسترشد البعثة في توفيرها الدعم للعملية الانتخابية في ليبريا بهدفين رئيسيين هما: أن تقدم كل الخبرة الفنية الضرورية للمساعدة في إجراء انتخابات ذات مصداقية، وأن تخلّف وراءها هيئة ليبرية لإدارة الانتخابات تتمتع بالقدرة اللازمة لمواصلة العمل منفردة بحد أدنى من المساعدات الدولية.

وتقدم البعثة والشركاء الآخرون في الوقت الراهن المساعدة للجنة الانتخابية الوطنية في إقامة هياكلها الأساسية في مونروفيا والمقاطعات. فوفقاً لاتفاق السلام الشامل، سوف يتعين على اللجنة الانتخابية الوطنية، بمساعدة من البعثة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، القيام باختيار النظام الانتخابي الذي يُستخدم، ووضع الصيغة النهائية لترسيم حدود اللجان الانتخابية وإعداد مشروع قانون انتخابي لكي تنظر فيه حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية والجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية. وتقوم البعثة بإعداد حلقة تدريبية لأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية وأقدم موظفيها بشأن إدارة الانتخابات والنظم الانتخابية.

ونطلب إلى المجلس أيضاً أن يحيط علماً بوجود بوادر على أن بعض الأفراد في الحكومة قد تعلقوا بالمناصب التي يشغلونها وارتاحوا إليها ومن ثم قل حماسهم بعض الشيء فيما يتعلق بتوقيت إجراء انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويلزم أن يؤكد المجلس مجدداً تأييده القوي للموعد المحدد للانتخاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وإصراره على إجراء هذه الانتخابات في موعدها.

وتؤدي الآليات الثلاث لرصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل، أي لجنة الرصد المشتركة، ولجنة رصد التنفيذ، وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا دوراً كبيراً في استكمال الدور الذي تقوم به البعثة. وفي ١١ أيار/مايو، عقد فريق الاتصال اجتماعاً في لندن وأعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز، ولا سيما النجاح في استئناف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وتعنينا التطورات التي تطرأ في البلدان المجاورة لأنها يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً على عملية السلام في ليبريا. ومن ثم فإننا نرى الجهود التي يبذلها الرئيس مشجعة كثيراً، فهو يعمل مع قادة الدول المجاورة، وهي غينيا وكوت ديفوار وسيراليون، على تحسين العلاقات فيما بينها. وفي هذا السياق أيضاً، اعتمدنا نهجاً إقليمياً لمعالجة عدة قضايا حدودية قائمة بين تلك البلدان. وهكذا نقوم، بالتعاون مع زملائنا في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، باتخاذ تدابير عملية لتعزيز التعاون بين البعثات، وخاصة في تبادل الأصول والمعلومات العسكرية. وقد اجتمع قائد القوة التابعة لي، الفريق دانيل أوباندي، ثلاث مرات بنظيريه في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما عقدت ثلاثة اجتماعات للممثلين الخاصين الإقليميين للأمين العام، استضافها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. وأنشئ فريق عامل

للتعاون بين البعثات من أجل توثيق التعاون بشأن المسائل الحدودية وتبادلت البعثة والجيش الفرنسي في كوت ديفوار ضباط الاتصال العسكريين. وبناء على توجيه الأمين العام، ستعد دراسة تفصيلية عن تعزيز جميع جوانب الأخذ بنهج إقليمي في الاضطلاع بولايتنا لتقديمها إلى المجلس في وقت لاحق من هذا العام.

وقد أتاح تحسن الحالة الأمنية في الأشهر الأخيرة واستئناف عملية نزع السلاح للوكالات الإنسانية وجماعات حقوق الإنسان توسيع نطاق أنشطتها إلى مناطق كان من المتعذر الوصول إليها من قبل. كما أن المشردين واللاجئين آخذون في العودة إلى ديارهم السابقة بفضل تحسن الحالة الأمنية.

وقد عاد بعض اللاجئين من البلدان المجاورة، وخاصة سيراليون، وعاد طوعاً قرابة ٨٠ ٠٠٠ شخص، من بين عدد إجمالي قد يبلغ ٣١٦ ٠٠٠ من المشردين داخلياً. كما عاد آخرون من تلقاء أنفسهم وتساعدهم البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حين تتقطع بهم السبل وهم في طريق العودة إلى الوطن. وكان هذا الحال بالنسبة لحوالي ٣٠٠ من اللاجئين الذين تأزمت أمورهم في مالي، وتطلب الأمر نقلهم إلى ليبريا عن طريق الجو، وكذا نقل الـ ٣٥٠ لاجئاً الذين تم إنقاذهم من سفينة غارقة قبالة ساحل كوت ديفوار منذ فترة قصيرة. ولا نشجع هذه النُهج المجزّأة الذاتية ونعمل بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين على دعم عملية واسعة النطاق ومنظمة للعودة. ويتمثل التحدي الرئيسي الماثل أمام الوكالات الإنسانية الآن في عدم توافر الموارد اللازمة لنقل المساعدات الغوثية على وجه السرعة إلى المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثاً. ومع ذلك، لا بد لي من الإشادة ببرنامج الأغذية العالمي، الذي يقوم بإطعام ٠٠٠ ٦٠٠ شخص في ليبريا يومياً، منهم ٠٠٠ ٢٨٤ شخص ينتمون إلى الفئات الضعيفة، والباقون من المشردين داخلياً.

ويواصل اليونيسيف تقديم الدعم لوزارة التعليم في حملتها للعودة إلى المدارس، الرامية إلى إعادة ما يقدر بمليون طفل إلى غرف الدراسة بحلول نهاية ٢٠٠٤. وفي أيار/مايو هذا العام، قدمت الحملة المعدات واللوازم الأساسية، بما فيها أكثر من ٠٠٠ ٨ مجموعة من مجموعات ''اللوازم المدرسية المعلبة'' لـ ٠٠٠ ٣٧٠ مدرسة بها ٠٠٠ ٦٢٢ طفل و ٠٠٠ ٢٠ مدرس. كما تم تحصين ما يزيد على ١,٢٤ مليون طفل دون سن ١٥ من الحصبة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ولا يزال يلزم بذل جهود كبيرة لاستعادة المؤسسات العامة وإحياء الاقتصاد. بيد أن القطاعين التجاري وغير النظامي قد تزايدا إلى حد كبير. ونرى التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر المانحين في ٥ و ٦ شباط/فبراير باعثاً على الاطمئنان. وسيتناول الرئيس بريانت بالتفصيل ما يقوم به وزراؤه لتنفيذ الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج. بيد أن مستوى وفاء الجهات المانحة بتعهداتها لا يزال منخفضاً بدرجة مخيبة للآمال. ففي ٢٤ أيار/مايو، كان قد تم تسلم ما يصل إلى ٦٠ مليون دولار من أصل مبلغ ٥٢٠ مليون دولار تم إعلان التبرع بها في نيويورك في شباط/فبراير الماضي عن فترة السنتين الانتقالية.

وقبل أن أختتم، أود أن أبدي بضع ملاحظات تتصل بتقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا (S/2004/428).

واستمرت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كجزء من ولايتها، في رصد التقدم الذي تحرزه الحكومة الانتقالية في إقامة الآليات لضمان الإدارة السليمة لصناعتين أساسيتين تعتمدان على الموارد الطبيعية، هما صناعة المجوهرات والأخشاب، اللتان تخضعان لجزاءات الأمم المتحدة. في هذا السياق، أود أن أنقل رسالة هامة لمجلس الأمن هي أن الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا بحاجة ماسة إلى مصادر

دخل يعول عليها للعمل بشكل فعال. إن الأمن والاستقرار طويلي الأمد في ليبريا لن يتحققا من دون اقتصاد قوي كفيل بخلق فرص عمل ثابتة للشباب الراشدين الذكور، تدعمه حكومة مسؤولة وموثوق بها وديمقراطية. لذلك فإن من الضروري على المجتمع الدولي تقديم كل الدعم اللازم لتمكين الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا من الوفاء بمتطلبات قرار المجلس ١٥٢١ (٢٠٠٣).

وأختتم بالتشديد على أن ليبريا تختلف اليوم تماما عن ليبريا قبل وصول قوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى ليبريا وبعدها قوات الأمم المتحدة. فعملية السلام تسير الآن في مسار ثابت لا رجعة فيه. وقد انتشرت قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في جميع أنحاء البلاد، وحققت استقرارا هاما في البلاد، وعملية نزع سلاح المقاتلين أحرزت تقدما ثابتا. ومع ذلك، لا تزال توجد تحديات عديدة أمامنا. فالتقدم المنجز حتى الآن لا يزال هشاً. وضمان تسليم الأسلحة بالكامل يبقى أولوية. وإلى أن يكتمل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وعملية نشر القوات، ربما ستظل الصراعات بين الفصائل مستمرة في المناطق النائية من البلد. وقدرة الحكومة الانتقالية في توفير الخدمات وبسط سلطتها على جميع أنحاء البلد تبقى أيضا، حتى الآن، محدودة جدا.

(تكلم بالفرنسية)

ورغم هذه التحديات، يمكنني القول إنني لا أتوقع أي نكسات كبيرة في جهودنا المبذولة لجلب السلام والاستقرار إلى ليبريا، وخصوصا إذا توفرت الموارد اللازمة لتسهيل إعادة إدماج المقاتلين السابقين والإنعاش الوطني في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كلاين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لرئيس الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا، السيد تشارلز غيود براينت.

السيد براينت (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): جئت في شباط/فبراير لأعرض على المجتمع الدولي الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج – مجموعة الجهود المختلفة التي بذلتها الحكومة الانتقالية في ليبريا سعيا إلى بعث الحياة في دولة منهارة بالكامل. وقد تشجعنا بالاستجابة الشاملة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وعدد من الشركاء الثنائيين، التي تجلت في التبرعات التي بلغت ٥٢٢ مليون دولار. وتلك التبرعات تترجم الآن إلى واقع في الميدان لإحراز النتائج الملموسة لشعب ليبريا.

حضرت اليوم لسبب أولي واحد: أن ألتمس من المجلس رفع الجزاءات عن بلدي.

وإذ نعمل على نزع سلاح وتسريح مقاتلي صراعنا، تبرز حاجتان مرتبطتان بهذه العملية.

أولا، الحاجة إلى تأهيل المقاتلين السابقين، والعديد منهم يفتقرون إلى المهارات الاقتصادية اللازمة للبقاء على قيد الحياة. وبعد الانتهاء من مختلف عمليات العناية الطبية والعلاج النفسي، سينخرطون في دورات تدريبية للحصول على مهارات جديدة.

ثانيا، الحاجة إلى إعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية. ونقطة البداية في هذا الصدد تتمثل في خلق فرص العمل التي تعيدهم إلى ساحة العمل. وهنا تتذكر ليبريا دروس التاريخ: المقاتلون السابقون الذين لا يجري تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بصورة مجدية يتعرضون لخطر تجنيدهم من جديد للاشتراك في جرائم العنف والصراع. وإن ديمقراطيتنا المتطورة الهشة لا قبل لها ببساطة بتحمل ذلك. وبالتالي، تقوم حاجة ملحة إلى إنعاش اقتصادنا وخلق فرص عمل لدعم إدماج المقاتلين السابقين والمشردين داخليا.

وهذا يأتي بي إلى موضوع رفع الجزاءات. تتوجه ليبريا إلى المجلس بنداء عاطفي بأن يرفع الجزاءات عن الأخشاب والمجوهرات. ونتوجه بهذا النداء مع تقديرنا للدوافع التي حدت بمجلس الأمن إلى فرض الجزاءات وبروح من التعاون الكامل مع المجتمع الدولي، بغية الاستجابة لشواغل المجلس.

ونتوجه بهذا النداء أيضا لأن الجزاءات تساهم في خلق التصور بأن ليبريا بلد خطر يخلو من الأمن. وينطوي الأمر على تكاليف إضافية لكل شيء يستورد إلى ليبريا، مما يرفع تكاليف معيشة أبناء شعبي. وهذا تترتب عليه عواقب وخيمة على الانتقال السلس من الصراع إلى السلام.

إن قطاع تنمية الغابات يحمل الوعد الأكبر في خلق فرص العمل وتشجيع الانتعاش الاقتصادي. وكان ذلك القطاع في الماضي مسؤولا عن توفير أكثر من ٠٠٠ ٧ فرصة عمل والمساهمة في ٢٠ في المائة من مصادر الدخل الحكومي وما يقرب من ٥٠ في المائة من الدخل من النقد الأجنبي. والجزاءات المفروضة على الأخشاب تظل تلحق الأذى بنا. إن الجزاءات على الأخشاب الليبرية فرضت عن خمسة أسباب مباشرة وغير مباشرة. والسبب الأولي كان أن موارد الأخشاب كانت تستخدمها الحكومة السالفة لشراء الأسلحة بقصد زيادة لهيب الصراع داخل المنطقة دون الإقليمية وقمع شعبها.

وبالنسبة لهذا الموضوع، يسرنا أن نبلغ المجلس بأن الحرب قد وضعت أوزارها وأن ليبريا تتمتع الآن بالسلام مع جيرانها. إن الحكومة الانتقالية، بدلا من أن تشتري الأسلحة، تعكف حاليا على نزع سلاح المقاتلين. ومهمتنا في هذا المضمار هي أن نجعل من مجتمعنا مجتمعا خاليا من البنادق يعيش في وئام مع البلدان الشقيقة في منطقتنا دون الإقليمية.

وتنتشر قوات الأمم المتحدة في كل أرجاء البلد – ولديها حضور ملحوظ في كل موانئنا ومطاراتنا وهي تراقب حدودنا لكفالة أن الأسلحة لن تعود مرة أخرى إلى بلدنا.

إن الحكومة الانتقالية ملتزمة بفرض سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وإقامة العدل. إن هذه الحكومة لا تهتم بقمع أبناء شعبها. ورغم الاستفزازات ممن لا يريدون لنا النجاح، فإننا حافظنا على تركيزنا على قضايا نزع السلاح والتعمير الكبرى. ولا يوجد لدينا سجناء سياسيون ولا سجناء لاعتبارات أدبية أو أخلاقية. وتتمتع وسائط الإعلام بحرية لم يسبق لها مثيل. وإن حكومتنا حكومة سلام وتعمير وتجديد وطني حقا.

السبب الثاني لقلق مجلس الأمن كان الافتقار إلى الشفافية في عقد اتفاقات حقوق الامتياز. وكان من رأي بعض من أعضاء المجتمع الدولي أن اتفاقات حقوق الامتياز ربما منحت، في الحقيقة، لمستثمرين عابرين يزاولون أعمالا تجارية لا لمصلحة ليبريا وإنما لمصلحة الزمرة الحاكمة والعناصر الإجرامية الدولية.

وبالنسبة لهذا الموضوع الحاسم تم استعراض ٣٠ اتفاقا من اتفاقات حقوق الامتياز. وقد أجرت الاستعراض هيئة تنمية الغابات، بالدرجة الأولى لوضع فهرس بالمركز القانوني والعملياتي للشركات الثلاثين المنخرطة في هذا القطاع في ٢٠٠٣.

وشارك في الاستعراض الثاني المزيد من أصحاب المصلحة، بمن فيهم دعاة حماية البيئة وحفظ الطبيعة وكذلك الصحفيون ومنظمات دولية أخرى. ومن ذلك الاستعراض وردت إلى المجلس خمس توصيات تمت المصادقة عليها. وتلك التوصيات هي كما يلي. كل مناطق الامتياز التي ازدادت مساحتها خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ ينبغي إعادتها إلى حجمها الأصلي، حسبما تم التعاقد عليه مع هيئة تنمية الغابات قبل عام ١٩٩٧. ومناطق الامتياز التي تم الاستيلاء عليها من آخرين بشكل غير قانوني بين عامي

١٩٩٧ و ٢٠٠٣ ينبغي إعادتها إلى أصحابها الشرعيين. ومناطق الامتياز الجديدة التي تم احتلالها بشكل غير قانوني بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ بدون الوفاء بالشروط القائمة آنذاك ينبغي سحبها. وكل أصحاب الامتيازات المدينين للحكومة والهيئة ينبغي حملهم على تسوية وفائهم بواجباتهم. وينبغي إعطاء جميع أصحاب الامتياز إطارا زمنيا محددا يمكنهم فيه الامتثال للمبادئ التوجيهية والقواعد الجديدة؛ ومن يخفق منهم في فعل ذلك ستُلغى امتيازاته بإجراءات قانونية.

وبشكل محدد، تمت تسوية أوضاع ٢٤ من أصل ٣٠ حقوق امتياز وسيُعاد اعتماد أصحابها لاستئناف عملياتهم إثر تسويتهم للالتزامات المالية تجاه الهيئة والحكومة. وعلاوة على ذلك، لم تتم تسوية أوضاع ستة من أصحاب الامتياز بسبب تجاوزات فادحة سابقة ومن المزمع إجراء تحقيقات إضافية معهم و/أو الإلغاء القانوني لامتيازاتهم.

وكان الشاغل الثالث للمجتمع الدولي أن إيرادات الأخشاب لم تكن تُستخدم لمصلحة الشعب الليبري. وهذا أمر يتعلق بقضية الخضوع للمساءلة. ومنذ تولينا المسؤولية اتخذنا تدابير لكفالة استخدام مواردنا لمصلحة شعبنا كله. ولدينا حاليا الأمر التنفيذي رقم ٢. وهذا الأمر يجعل جمع كل إيرادات الحكومة مهمة مركزية تحت سلطة وزارة المالية وإيداع كل هذه الإيرادات في حساب الحكومة في مصرف ليبريا المركزي. وقد زاد الأمر التنفيذي رقم ٢ إيرادات الحكومة وسيطرتها على تلك الإيرادات بدرجة كبيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، فتحنا حسابا لإيرادات الحكومة من الأخشاب في المصرف المركزي لجمع رسوم قطع الأخشاب وتأجير الأراضي. وفتحنا حسابا آخر للغابات، أيضا في المصرف المركزي، لإيداع رسوم إعادة التشجير وحفظ الطبيعة والبحوث التي يتم جمعها داخل القطاع. وتم غلق حسابات في مؤسسات مالية أخرى. وستساعدنا حسابات المصرف المركزي على تعقُّب ومراقبة الإيرادات الواردة من القطاع.

علاوة على ذلك، أقرت الحكومة اختصاصات مراجعة الهيئة التي يمولها الاتحاد الأوروبي للتوصية بنظم جديدة تعزز الشفافية والخضوع للمساءلة المالية. ومن المتوقع أن تخرج أيضا من ذلك المشروع عملية أكثر شفافية تتعلق بالميزانية. ولقد قرر مجلس الإدارة الاستعانة بخدمات شركة معتمدة للمحاسبة العامة كي تقوم باستقدام وتعيين موظفين في الهيئة وتدريبهم على النظم الجديدة التي ستوصي بها المراجعة.

ولأن الليبريين يعتمدون كثيرا على مواردهم الحرجية المحلية ويتفاعلون معها بشكل وثيق، تتبنى حكومة بلادي برنامجا لإصلاح القطاع الحرجي يستعيد الرابطة بين الغابة والمجتمع. وفي توجهنا هذا، ننظر فيما يلي: إنشاء لجان استشارية على صعيد القطر لتوفير قناة اتصال للمجتمعات المحلية؛ وتطوير مزارع الأشجار القروية لتأمين إمدادات أخشاب الوقود للمجتمعات الحضرية؛ وإقامة وحدة في هيئة تنمية الغابات مسؤولة عن تطوير وتعزيز تدفق موارد ومكاسب الغابات إلى المجتمع.

هذه الجهود جزء أساسي من سياسة ملائمة للمجتمع المحلي تجاه قطع الأشجار نقوم حاليا بصياغتها. وستضمن تلك السياسة توجيه نسبة من إيرادات الأخشاب المحصلة لتلبية الاحتياجات الإنمائية للمجتمعات المحلية التي تُقطع فيها الأشجار. وستعمل تلك الأموال كموارد مناظرة لأموال المسؤولية الاجتماعية لشركات الأعمال التي تقدمها امتيازات قطع الأشجار لمساعدة المجتمعات المحلية. والاحتياجات الإنمائية الرئيسية المستهدفة لهذه الأموال هي التعليم والتدريب، والصحة والصرف الصحي، والبنية التحتية. وستُنشأ لجنة إشرافية، مؤلفة من الوزارات

والوكالات القطاعية ذات الصلة، لتراقب استخدام تلك الأموال.

ويقضي القانون بأن يقيم أصحاب الامتيازات بنية تحتية مجتمعية مثل المنشآت الصحية والمدارس. وتنظر الحكومة حاليا، على الصعيد السياسي، في درجة مسؤولية أصحاب الامتيازات والحكومة الوطنية والحكومات المحلية عن التنمية المجتمعية.

المجال الرابع الذي يشغل المجتمع الدولي هو القدرة المحدودة لهيئة تنمية الغابات على تنظيم القطاع. وبشأن هذه المسألة، وضعنا برنامجا لتعزيز قدرة الهيئة على النحو التالي. أعيد تشكيل مجلس الإدارة، حسب توصية لجنة استعراض الجزاءات المفروضة على قطاع الأخشاب. ويضم المجلس الآن وزير المالية، مما يربط هيئة تنمية الغابات بإدارة الحكومة للاقتصاد الكلي. ولقد أقر المجلس استحداث منصبين بدرجة نائب المدير الإداري، أحدهما للحفظ الوقائي للغابات والثاني لإصلاح الغابات. وسيركز هذان النائبان على مسائل الحفظ والتجارة وتسليط الضوء عليها والموازنة بينها.

ولقد خصصت الحكومة للهيئة مبلغا أوليا قدره ٣٥٠ ٠٠٠ دولار للبدء في إصلاح بنيتها التحتية. وبمساعدة إضافية من مكتب الولايات المتحدة للمبادرات الانتقالية يجري حاليا تجديد كل المكاتب الإقليمية الخمسة وإصلاحها وتجهيزها بمعدات اتصالات ميكروويف ومتنقلة. وتم الشروع في دورات تدريبية تركز على تجديد المعلومات. ولقد أُجريت دورة منها للمدراء ورؤساء القطاعات. والمرحلة الثانية الجارية حاليا تتضمن التدريب المركز على تجديد المعلومات لأكثر من ٢٠٠ حارس ومساح ومرشد حماية للغابات ومراقب حدائق عامة. كما يتم تنظيم دورات تدريبية للمدربين.

ولقد شجعنا على إنشاء لجان ومؤسسات للإشراف بغية رصد الممارسات الإدارية المستدامة للغابات ومشاركة المجتمعات المحلية وعمليات تقييم الأثر البيئي. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نبلغ المجلس بأن وكالة حماية البيئة قد أنشئت وشكلت بوصفها إحدى مؤسسات الإشراف والرصد.

ولئن كانت التدابير المذكورة آنفا جوهرية لتحسين حكم القطاع، فإننا أيضا ملتزمون بتعزيز القدرات التنظيمية بالعمل على نحو مطرد نحو تحقيق ما يلي، في شراكة مع المبادرات الدولية: تطوير فريق إداري أقوى بإشراك خبراء خارجيين إما من خلال استعارتهم أو من خلال توظيفهم مباشرة بوصفهم خبراء للمساعدة التقنية؛ استعراض وتنقيح الرسوم التجارية على الغابات، فضلا عن تعزيز نظام جمع الإيرادات؛ إنشاء موقع على شبكة الانترنت وإنشاء قرص مدمج؛ والبدء ببناء نظام معلومات جغرافي/قدرات الاستشعار من بعد. وما فتئ المجال الخامس الذي يحظى باهتمام المجتمع الدولي هو انعدام التقدير للبيئة وللحفظ وللتنوع البيولوجي في العمليات الحراجية.

وبغية معالجة هذه الشواغل الأساسية، فان برامجنا الإصلاحية الآن تبرز البيئة في عمليات هيئة تنمية الغابات. وبشكل أساسي، فقد اعتمدنا سياسة ''ثلاثية المحاور'' – للحفظ وللمجتمع وللتجارة – لكي توجهنا من الآن فصاعدا في استغلال غاباتنا. وتسعى هذه السياسة إلى تحقيق توازن بين المصالح المتنافسة لتنمية المجتمع والحفظ والاستغلال التجاري. وفي هذا السياق، اعتمدت هيئة تنمية الغابات مبادرات منظمة الحفظ الدولية، بالترافق مع ١٣ منظمة غير حكومية، كما أنها أعطت تلك المنظمات سبيلا قاطعا للوصول إلى هيئة تنمية الغابات وعملياتها.

إن الحكومة ومنظمة الحفظ الدولية تعملان الآن معا لتجديد برنامج ليبريا لحفظ الغابات. وقد بدأ تنفيذ استراتيجية تسلسلية للمناظر الطبيعية بغية تأمين وتوسيع شبكة المناطق المحمية والحدائق العامة الوطنية. وأعلن عن حديقتين عامتين وطنيتين – هما سابو ونيمبا – كما أن ست مناطق مستهدفة جديدة قد حددت منذ ذلك الوقت وجرت حمايتها. وسينشأ صندوق استئماني للحفظ يرمي إلى تحقيق هذه الأغراض والأغراض ذات الصلة. وسيكون من الأهداف الأساسية لهذا الصندوق تيسير إجراء بحوث التنوع البيولوجي.

وأخيرا، ننوه بأن لدينا قوانين تتعلق بالحكم الرشيد وقطاع الغابات. بيد أن هذه القوانين لم تطبق بشكل صارم في الأوقات الأخيرة، مما سبب الفوضى وأدى إلى سوء استعمال مواردنا الحرجية وإساءة استغلالها. وعلى حكومتنا من الآن فصاعدا أن تنفذ قوانين الغابات وأنظمتها بشكل نشط. بالإضافة إلى ذلك، ستستمر ليبريا، بالتضافر مع شركائنا الدوليين، في استعراض وتنفيذ استراتيجية طويلة الأجل ومستدامة لإدارة الغابات.

لقد عرضت على المجلس مجموعة من الإجراءات لينظر فيها، وهي إجراءات اتخذناها ونقترح اتخاذها من أجل الوفاء بمتطلبات رفع الجزاءات المفروضة على منتجاتنا الخشبية. ونود أن يوفد المجلس خبراءه في زيارة إلى ليبريا خلال الأيام التسعين المقبلة للتحقق من هذا الأداء.

ومبيعات الماس مورد للعملة الأجنبية بالنسبة لليبريا. ويشكل إنتاج الماس، إلى جانب استغلال الذهب، دعامة أساسية لعدد كبير من سكاننا. وبالإضافة إلى ذلك، فان وكلاء الماس وتجاره من البلدان المجاورة يفضلون، بسبب وجود نظام مزدوج للعملة في ليبريا، يعمل فيه الدولار الأمريكي بوصفه النقد القانوني إلى جانب الدولار الليبري، ممارسة العمل التجاري في أسواقنا. وبذلك، فان ليبريا تتلقى فوائد إضافية من هذه المعاملات.

ولقد أحرزنا تقدما هائلا في الوفاء بطلبات مجلس الأمن. فقد التزمنا على نحو مخلص بعملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وتقتضي العملية من البلدان المشاركة أن تسن تشريعات تحدد بوضوح الإجراءات الرامية إلى تعزيز الشفافية في إنتاج الماس الخام وبيعه واستيراده ونقله وتصديره. وتعاوننا في هذا المجال معروف لدى فريق الخبراء التابع للمجلس ذاته، الذي يورد، في الفقرة ٩٣ (ب) من أحدث تقرير له، أن الفريق كان يرصد عن كثب هذا التعاون بين المجلس الأعلى للماس ووزارة الأراضي والمناجم والطاقة.

وامتثالا لهذا المطلب، قدم مشروع قانون بعنوان ”مشروع تعديل قانون المعادن والتعدين الجديد، الجزء الأول، الباب ٢٣، بإضافة فصل جديد إليه ينص على مراقبة الصادرات والواردات ونقل الماس الخام“ إلى الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية لجعله قانونا.

وكتأكيد إضافي للمجلس على امتثالنا التام لعملية كمبرلي، فإننا اتفقنا مع لجنة استعراض الجزاءات على أن ليبريا ستفرض على الفور بشكل مؤقت، بعد رفع الجزاءات المفروضة على الماس، حظرا طوعيا على بيع الماس الخام واستيراده وتصديره إلى أن تصدق عملية كمبرلي على الماس. وأيضا، في جهد لإنشاء آلية رصد مفيدة للماس الخام المنتج في ليبريا، تقوم وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بإنشاء نظام تعاوني للتعدين في إطار القطاع الفرعي للتعدين الغريني.

وستوفر التعاونيات الدعم المالي والمادي لصغار أصحاب المناجم. وستشتري التعاونيات، بدورها، الماس الخام الذي ينتجه أصحاب المناجم. وكما هو الحال مع الخشب، فان نسبة مئوية من مدخول الإيرادات من

استخراج الماس ستعود إلى هذه المجتمعات المحلية من أجل التنمية. وفي ظل هذا النظام، سيجري رصد وتنظيم جميع الإنتاج. وهذا سيمكن الحكومة من تعقب الماس المنتج في الميدان إلى مركز التصديق على الماس في وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، ومن خلاله إلى الوجهة المقصودة للماس في السوق الدولي.

وستنشأ قاعدة بيانات في مركز إصدار شهادات منشأ الماس للرصد والبحث والتخطيط الفعال وأيضا لتخليص المجتمع الدولي من الفكرة الخاطئة بأن ليبريا ليس لديها ماس. وقد بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج تدريب مكثف لمفتشي المعادن ووسطاء التعدين لديها، الذين يتوقع منهم تأدية دور حيوي في رصد النظام التعاوني.

وبينما ننتظر قرار المجلس بشأن رفع الجزاءات عن الماس، نحيط علما بقرار حكومة الولايات المتحدة برفع الجزاءات من جانب واحد عن استيراد الماس من ليبريا ونعرب عن تقديرنا لذلك القرار. وأود أن أسجل رسميا أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة قد اتسمت بالسخاء في ذلك، لم يصدّر الماس حتى الآن إلى الولايات المتحدة انتهاكا لجزاءات المجلس.

وإذ أختتم هذا النداء برفع الجزاءات، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لهذه الهيئة بكلمات موجزة. لقد اتسمت الأمم المتحدة بالكرم مع ليبريا بالعديد من السبل المختلفة. فقد ساندت مباحثات السلام في أكرا ووضعت اتفاق السلام الشامل. ويرشدنا ذلك الاتفاق حاليا في انتقالنا من الصراع المتواصل إلى السلام المستدام والتنمية البشرية. المستدامة. وتواصل الأمم المتحدة توفير المساعدة الإنسانية من خلال وكالاتها المتخصصة لليبريين الذين عصفت بهم الحرب. وتعمل تلك الوكالات بالتعاون مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وقد أذنت الأمم المتحدة بواحدة من أكبر بعثات حفظ السلام في تاريخها وقد تم نشرها الآن لتزع سلاح المقاتلين وأيضا لحفظ السلام وإنفاذه في ليبريا. وشاركت الأمم المتحدة في رعاية المؤتمر الدولي لتعمير ليبريا الذي عقد في ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ والذي كان ناجحا إلى حد كبير. ولكل ما تقدم، يشكر الليبريون الأمم المتحدة من أعماق قلوبهم.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة خاصة بالأمين العام كوفي عنان على انخراطه الشخصي في تسوية الصراع في ليبريا. وعلى الرغم من الأزمات العالمية الأخرى من قبيل الأزمات في العراق وأفغانستان والشرق الأوسط، فقد رفع أزمة ليبريا إلى أعلى مستويات القلق الدولي ووفر القيادة الدبلوماسية من أجل إنقاذ الحالة. ونحن ممتنون جدا للأمين العام على ما قدمه من دعم ومساعدة. فالزعامة تعني الإلهام، وهو يواصل إلهامنا برفض الصراع وبناء مجتمع أفضل لشعبنا.

أخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد لجميع أعضاء المجلس أن ليبريا، بدعمهم ومؤازرتهم، تمضي قدما الآن. وهي تتحول من دولة فاشلة إلى ديمقراطية ناشئة. وتتحول من دولة كانت تفتقر إلى القانون إلى أمة تحترم القيم الإنسانية وتلتزم بحكم القانون. دولة كانت منبوذة يجري الآن قبولها في مجتمع الأمم المحترمة. دولة كانت مفعمة بالصراعات تتحول الآن إلى أمة مسالمة – تتمتع بالسلام وتعيش في سلام مع جيرانها ومع المجتمع الدولي. إن ليبريا تعول على المجلس وتفهمه المتواصل ومؤازرته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد براينت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين أعربوا عن رغبتهم في التكلم.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): بمناسبة عقد أول جلسة علنية منذ أن

تبوأ وفد بلادكم رئاسة المجلس، أود أن أهنئكم، سيدي، وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لعمل الرئيس السابق، السفير أكرم.

يود وفد بلادي أن يشكر الرئيس براينت والممثل الخاص للأمين العام كلاين على العرضين اللذين قدماهما للمجلس. ونحن نقدر حضورهما اليوم، ولكن، الأهم من ذلك، نقدر العمل الذي أنجزاه بالنيابة عن شعب ليبريا. ولقد واجها تحديات كبيرة حينما تبوآ منصبيهما، وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك تحديات عديدة، فقد أُنجز الكثير منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في أكرا في شهر آب/أغسطس الماضي. ومما لا شك فيه أن أهم تلك الإنجازات كان النشر الذي يكاد يكون كاملا لحفظة السلام والهدوء النسبي الذي جلبوه إلى منروفيا وضواحيها. ويظل الهدوء والاستقرار هشين، ولكننا نشيد بحفظة السلام ونشجع نشرهم المستدام خارج منروفيا. ونقدر حق التقدير جهود البلدان المساهمة بقوات، ونحث المساهمين الحاليين والمحتملين على دعم عمليات حفظ السلام.

ونرحب بالمؤشرات التي تدل على أن حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا سيعملون عن كثب مع حفظة السلام في كوت ديفوار وسيراليون المجاورتين. وسيخدم التعاون الوثيق فيما بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون مصالح عمليات حفظ السلام الثلاث جميعها والسلام والأمن في المنطقة.

ونحيط علما بالاجتماعات التي عقدت فيما بين الممثلين الخاصين الثلاثة للأمين العام وبتبادل ضباط الاتصال الذي أبرزه تقرير الأمين العام (S/2004/430). ونأمل أن يؤدي التبادل المتواصل للآراء إلى وضع خطط ملموسة للأنشطة عبر الحدود ولتشاطر الموارد، ونتطلع إلى تطورات إضافية بشأن هذه القضية.

ولئن كان تنفيذ الانتشار العسكري قد بدأ بخطى سريعة ويكاد يصل إلى المستويات المأذون بها، فإن توظيف المدنيين لم يبلغ المستوى نفسه. ونشعر بقلق بالغ من أن الممثل الخاص للأمين العام قد لا يحصل على جميع الوسائل الضرورية لإنجاز عمله. ونشجع جميع مكاتب الأمم المتحدة – في منروفيا وفي نيويورك – على بذل كل ما هو ضروري لكفالة أن تحصل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على الموظفين الملائمين وفي الوقت الملائم.

لقد ظل نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم من ضمن المهام الرئيسية للبعثة. وعادة ما ينظر إلى الاستكمال الناجح لهذين النشاطين على أنه المكون الرئيسي للاستقرار والأمن الدائمين في ليبريا. ونحن بحاجة إلى نزع سلاح المحاربين وتسريحهم بغية أن تمضي عملية السلام قدما، وبحاجة إلى دعم جهود إعادة الإدماج بغية تقليل التهديدات المستقبلية إلى الحد الأدنى. ونحن بحاجة أيضا إلى موقف يتسم بالحساسية إزاء العودة المتزامنة للأشخاص المشردين داخليا وللاجئين، وأيضا لاحتياجات المجتمعات المحلية التي ستعود إليها تلك الجماعات. وإن الأمية والبطالة وقلة الفرص تصيب جميع تلك المجموعات بالقدر ذاته. ونحن نقر بالأهمية الخاصة لموضوع المقاتلين السابقين وبالمخاطر التي يشكلونها على العملية السياسية، ولكن يجب أيضا أن نضع ضحاياهم المدنيين في الحسبان، ويجب أن نتفادى الظهور بمظهر من يكافئ المقاتلين السابقين. وخير سبيل لتحقيق ذلك التوازن يكمن لا في إبطاء أو وقف أعمال نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، وإنما في تكريس قدر مساو من الطاقة والموارد لمساعدة الجماعات الأخرى المتضررة من الحرب.

ونود أن نحث جميع مكاتب منظومة الأمم المتحدة المشتركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل على البدء بمرحلة إعادة الإدماج وإعادة

التأهيل. ونشعر بقلق من جراء الفجوة بين عملية نزع السلاح والتسريح وعملية إعادة الإدماج وإعادة التأهيل. ولكننا نفهم أن نزع السلاح والتسريح – اللذين بدآ بداية سيئة نوعا ما – ظلا يتطوران منذ بدايتهما في منتصف شهر نيسان/أبريل. ونشجع التعاون الجاد مع المنظمات غير الحكومية في ليبريا ومع جهات أخرى لها خبرة ذات صلة لكفالة النجاح المتواصل في مرحلة نزع السلاح والتسريح. ونحث على البدء السريع في إعادة الإدماج وإعادة التأهيل. وإن برامج المساعدة الجادة والمستمرة هي وحدها التي ستثني المقاتلين السابقين عن العودة إلى العنف السياسي أو الضلوع في أنشطة إجرامية.

ونحث الفصائل الليبرية أيضا على تحمل نصيبها من المسؤولية عن نجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل. فالمسؤولية النهائية تقع على عاتق شعب ليبريا ذاته، وإن كان الدعم القوي من المجتمع الدولي مطلوبا. ويذكر تقرير الأمين العام (S/2004/428) أنه تم تسريح ما يربو على ٣٠ ٠٠٠ مقاتل ولكن لم يجمع سوى ما يقل عن ١٥ ٠٠٠ قطعة سلاح. ونحن نشعر بالقلق من تعذر جمع عدد أكبر من الأسلحة، ولكننا نقر بأنه لم يكن لدى جميع المقاتلين أسلحة خاصة بهم وبأن معظم المقاتلين لا يريدون التخلي عن أسلحتهم. من المفهوم أن ثقتهم في عملية السلام هشة، وقد ظلوا يشعرون بالحاجة إلى الاعتماد على بنادقهم باعتبارها المصدر الوحيد للأمن والمعيشة. ونقترح أن يتلو التركيز الحالي على تسريح المقاتلين وحل المليشيات النظر في كيفية ضمان خروج الأسلحة عن التداول بصورة دائمة.

وبالإضافة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، كما ذكر جاك كلاين، تقوم حكومتي بأخذ زمام المبادرة فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني. فقد بعثنا فريق تقييم يضم ٣٠ شخصا إلى ليبريا للنظر في مسائل القطاع الأمني. ويقوم أعضاء الفريق الآن بصياغة توصياته لوضع خطة للإصلاح. وسنوجه جزءا كبيرا من تمويلنا الثنائي لليبريا إلى ذلك الجهد إدراكا منا لحاجة ليبريا إلى قوات دفاع محترفة جيدة الأداء وإلى استبدال حركة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا والقوات الحكومية السابقة بقوة احترافية مدربة وجادة موالية للحكومة الجديدة في ليبريا.

إن إصلاح القطاع الأمني مهمة ضخمة. ورغم أننا نتوقع أن نضطلع بدور هام، فإننا نشجع المانحين الآخرين على المشاركة والعمل معنا. وأود أن أضيف أن أحد أعضاء فريقنا المعني بالتقييم الأمني، كما يعلم الأعضاء، قتل بصورة مأساوية في منروفيا الأسبوع الماضي. وقد أحزننا ذلك الفقد، ولكنه لن يضعف التزامنا بإكمال ومتابعة هذه المهمة الهامة في ليبريا.

وتحتاج ليبريا إلى المساعدة الإنسانية في الأجل القريب والمساعدة الإنمائية في الأجل البعيد. ويجب علينا أن ندعم على الفور إنشاء قوة شرطة فعالة وجهاز قضائي يؤدي وظائفه، ويتعين علينا ضمان توفير الموارد الكافية لإجراء الانتخابات في السنة المقبلة. وقد حقق مؤتمر المانحين الذي عقد في شباط/فبراير نجاحا كبيرا. ومثل تعاونا فريدا من الأطراف الفاعلة في تقديم المساعدة في إطار يقوم على إحراز النتائج، واستجاب المانحون بحماس، حيث تعهدوا بحوالي ٥٠٠ مليون دولار. ولكن بعد مرور أربعة أشهر تم الوفاء بأقل من ٢٠ في المائة من تلك التعهدات. ونحث المانحين على الوفاء بالتزاماتهم وألا يدعوا انصراف الأضواء عن أزمة ليبريا الملحة يصبح ذريعة للإحجام عن الوفاء بتلك الاحتياجات. ونود أن نحث المانحين وأصحاب المصلحة على التعاون. وكان التعاون جيدا عموما، ولكن سيكون من المفيد تشاطر الخطط بشكل أكثر انضباطا لضمان الوفاء بالاحتياجات إلى أقصى حد.

ونشجع أيضا الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، والمانحين من الحكومات والمنظمات غير الحكومية لضمان تجهيز البرامج لاستقبال جميع العائدين وضمان استدامة عودتهم. ومرة أخرى، إن المسؤولية تقع على عاتق الليبريين، مع الدعم من المجتمع الدولي.

وتنوه حكومتي بالخطوات الأولية التي يتخذها الرئيس براينت وبقية أعضاء الحكومة لتأسيس الرقابة على عائدات الحكومة وضمان إنفاق الأموال بصورة سليمة ولمصلحة شعب ليبريا. وهذه تطورات طيبة، ونحن نشيد بالجهود الجارية.

ومع ذلك، لن يحدث تغيير دائم في ليبريا إن لم يعاد تأسيس القيم التي تعبر عن الأمانة والثقة والخدمة والشفافية والخضوع للمساءلة. وقد اقترح علينا تخفيف القيود الراهنة المفروضة من مجلس الأمن على ليبريا بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، لا سيما في مجالي الماس والأخشاب. ونحن نتطلع إلى ذلك اليوم. ولكن، بكل احترام، لوفدي وجهة نظر مختلفة بشأن الحالة ويرى أن تاريخا من الفساد في ليبريا قد أنشأ بيئة أتيح فيها لسوء استخدام السلطة أن ينشط. وقد حان الوقت، كما يعلن القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، لتنشئ الحكومة الوطنية آليات للحسابات والمراجعة المالية لضمان ألا يستخدم دخل الحكومة لتأجيج الصراعات بل أن يستخدم بدلا من ذلك لتحسين حياة جميع الليبريين. ونحيط علما بوصف الرئيس لبعض التدابير الإيجابية التي اتخذت في ذلك الاتجاه.

أخيرا، على الرغم من أفضل الجهود التي بذلها الليبريون الملتزمون والأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي، لا يزال تشارلس تايلور يمثل تهديدا لليبريا. ونحن لا نزال نرى أنه يجب محاسبة تايلور على الأعمال التي ارتكبها في سيراليون ويجب أن يمثل أمام المحكمة الخاصة.

وقبل أن اختتم بياني، أود، سيدي الرئيس، أن أشكركم على ترؤس هذه الجلسة البالغة الأهمية والجيدة التوقيت، وعلى إتاحة الفرصة لنا للاستماع إلى هذا البيان القوي والشامل. وينبغي أن أشدد أيضا مرة أخرى على اعتزام الولايات المتحدة العمل على نحو وثيق مع زملائنا في منروفيا، ومع الرئيس براينت ومع زملائنا في مجلس الأمن هنا في نيويورك لضمان مستقبل مشرق لأبناء ليبريا، الذين يستحقون على الأقل استمرار مشاركتنا عندما يعيدون بناء أمتهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة، سيدي، لأهنئكم من كل قلبي عل توليكم رئاسة مجلس الأمن وأتمنى لكم كل النجاح في فترة رئاستكم. وأثني على السفير منير أكرم لإدارته الناجحة جدا لأعمالنا خلال شهر أيار/مايو، التي تميزت بجدول أعمال صعب للغاية.

ويرحب وفدي بوجود رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا، فخامة السيد تشارلس غيود براينت، وببيانه الهام والمشجع. وإضافة إلى ذلك، أعرب عن تقديري للممثل الخاص جاك كلاين على عرضه لتقرير الأمين العام وعلى العمل الذي يضطلع به بوصفه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

ويرحب وفدي بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع عليه في أكرا في آب/أغسطس ٢٠٠٣. والتقرير الحالي (S/2004/430) يذكر عددا من التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الفترة قيد الاستعراض: تحسين الظروف لتوصيل المساعدة الإنسانية ولبداية الانتعاش الوطني؛ وإنشاء شرطة وطنية مؤقتة؛ والتقدم في الإصلاح

القضائي وفي تعزيز سيادة القانون في جميع أرجاء البلد؛ والتمكين لوزارة الحكومة الوطنية الانتقالية؛ وتعيين لجنة وطنية جديدة للانتخابات؛ ووضع التشريع المتعلق بإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ولجنة لتقصي الحقائق والمصالحة.

لقد كانت بعثة الأمم المتحدة أساسية في توفير الظروف الأمنية الملائمة لتنفيذ اتفاق أكرا. ويسعدنا جدا أن نعلم أن البعثة نجحت في استئناف برنامجها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، وأنه تم منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ نزع سلاح ٥٨ في المائة من عدد المقاتلين المتوقع. ومما يثلج الصدر بوجه خاص أن نعلم أن برنامج الإعلام العام المكثف أسهم في تحقيق تلك النتيجة. وقد ظل وفدي يصر دائما على أهمية الاتصال العام في العمليات المعقدة، ولا سيما الإذاعة.

ومع ذلك، يلاحظ تقرير الأمين العام على النحو الواجب قلة عدد الأسلحة التي سلمت في عملية نزع السلاح. ونشعر بالقلق إزاء المعلومات الواردة من فريق الخبراء المعني بليبريا التي تفيد بأن شبكات الاتجار بالأسلحة لم تفكك وأن الفصائل تستطيع بسهولة إعادة تسليح نفسها. ونحن نرى أن النشر الكامل لبعثة الأمم المتحدة والتعاون بين عمليات حفظ السلام في المنطقة يمكن أن يسهما في التصدي لذلك الخطر. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل جهود جديدة لدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ وقفها الاختياري المتعلق بالأسلحة الصغيرة. والواقع أنه في ضوء المناقشة التي أجراها المجلس الأسبوع الماضي بشأن الأزمات المعقدة (انظر S/PV.4980)، يمكن أن يكون للتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إعداد البرامج أثر اجتماعي مباشر في ليبريا، وأنه ينبغي أن يتوقع المجتمع الدولي ذلك.

وفي الوقت الحالي ينبغي تكريس المزيد من الاهتمام للأنشطة المتعلقة بتوفير فرص العمل من خلال المشاريع التي تتطلب عمالة كبيرة والمبادرات الاقتصادية الفردية. والفشل في توفير بدائل اقتصادية ربما يضر بالجهود المبذولة حاليا في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل. وفي ذلك السياق، يمكن أن يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور هام يؤديه في المساعدة على إدارة الإنعاش الاقتصادي؛ والخبرة المكتسبة في بوروندي وغينيا – بيساو يمكن أن تكون أساسية في ذلك الشأن، كما أشارت إلى ذلك رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفيرة مرياته راسي، في جلسة يوم الجمعة الماضي.

ويرحب وفدنا بالتطورات الإيجابية الجارية نتيجة لاعتماد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، نهجا إقليميا في تنفيذ ولاياتها. ومما يثلج الصدر أيضا أن نعلم أن حالة حقوق الإنسان في ليبريا وإتاحة سبل الوصول للمساعدة الإنسانية قد تحسنتا منذ آذار/مارس. واستمرار تدريب عناصر إنفاذ القانون من شأنه أن يسهم أكثر في سبيل تحقيق تلك الغاية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أهنئ بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والحكومة الوطنية الانتقالية على التقدم الذي يجري إحرازه حاليا في ليبريا وأن أناشد البلدان المانحة مساعدة اللجنة الوطنية للانتخابات على تعبئة الموارد المادية والبشرية اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر من السنة المقبلة كما ينص على ذلك اتفاق السلام الشامل. إن المخاطر التي ينطوي عليها تأجيل الانتخابات الديمقراطية ستكون على درجة عالية إلى حد لا يسمح بتجاهلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء، سيدي، أن أهنئكم على تسلمكم مهام رئاسة المجلس لهذا الشهر. وإني على ثقة بأنكم ستنجحون بفضل خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية في إدارة دفة المجلس خلال هذا الشهر. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ صديقي الفاضل السفير أكرم على قيادته أعمال المجلس بنجاح خلال الشهر المنصرم.

أود أولا أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد براينت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا الذي قطع مسافة طويلة ليكون معنا. لقد كان البيان الذي أدلى به اليوم أمام المجلس مفيدا جدا في إدراك مجريات الأوضاع الراهنة في ليبريا. وأود أيضا أن أشكر السيد كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن تقرير الأمين العام.

لقد شهد العام الفائت أحداثا عديدة هامة بالنسبة لليبريا. فبفضل المساعدة التي صمم المجتمع الدولي على تقديمها، انتهى المسلسل الطويل عن الحرب والقلاقل التي سادت ليبريا وتحقق السلام المنشود منذ أمد بعيد. ومنذ إنشاء الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا والتي يرأسها السيد براينت، تم بذل جهود هامة تنفيذا لاتفاق السلام الشامل، وتعزيزا لعملية السلام، وتحقيقا للمصالحة الوطنية ولعملية الانتعاش الوطني وإعادة الإعمار الاقتصادي. وتعكف ليبريا حاليا على ولوج مرحلة جديدة وتاريخية من تنميتها. ويساورنا شعور خالص بالاغتباط إزاء ما نراه من تغير إيجابي في الحال في ليبريا، وإننا نتقدم بأحر تهانينا إلى الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا على ما أحرزته من منجزات هامة منذ توليها مهامها.

ونأمل بإخلاص أن يغتنم جميع الأطراف في ليبريا، استنادا إلى المنجزات التي سُجلت حتى الآن هذه الفرصة من أجل تعزيز التعاون والعمل معا بغية توطيد استقرار البلد وتنميته.

وفي نظرنا، ثمة ثلاث مهام ذات أولوية، أولها السعي إلى بسط سلطة الحكومة على كامل أراضي ليبريا، وثانيها التعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وثالثها ضمان السيطرة بفعالية على الموارد الوطنية.

لقد أعرب الرئيس براينت عن رغبته في أن يُصار في أقرب فرصة ممكنة إلى رفع الجزاءات عن ليبريا. وإننا نتفهم هذه الرغبة تفهما كاملا. كما أننا نؤيد فكرة أن يبت مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن في هذه المسألة.

منذ انتشار بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بقيادة السيد كلاين، تمكنت هذه البعثة من التغلب على العديد من الصعوبات وجهدت من أجل تغذية روح السلم والاستقرار في ليبريا وصونهما. وإننا نشيد بالعمل الذي قامت به البعثة، آملين أن تعمل، في ضوء الحالة، على المضي في تعزيز تنسيقها وتعاونها مع الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا ومساعدتها على تعزيز قدراتها.

وإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يسارع إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها وأن يعمل على توطيد السلام وتحقيق التنمية فليبريا بلد هام من بلدان غرب أفريقيا وسلامه واستقراره يكتسيان أهمية كبيرة بالنسبة للمنطقة بأسرها. ونأمل أن تعمل الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا على المضي في تعزيز علاقات حُسن الجوار مع بلدان المنطقة ودعم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ضمن إطار التواصل والتعاون المستمرين والمعززين مع بعثات الأمم المتحدة في سائر بلدان غرب أفريقيا، في سياق المسعى المشترك الهادف إلى تحقيق السلام والتنمية في المنطقة بأسرها.

إننا نتطلع إلى رؤية التوصيات التي يرتقب صدورها عن بعثة المجلس التي ستغادر قريبا إلى غرب أفريقيا، والمتعلقة بصوغ استراتيجية شاملة وحلول للمسائل المتصلة بالمناطق الحدودية.

لقد قدمت الصين الدعم الفعال لعملية السلام وإعادة الإعمار في ليبريا خلال فترة ما بعد الحرب. ويشارك أفراد حفظ السلام الصينيون في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وتشمل مشاركتهم هذه وحدات الهندسة والنقل والطب. كذلك، وفرت الصين، ضمن قدراتها، المساعدة الاقتصادية والمالية للحكومة الليبرية. ونحن مستعدون للعمل مع سائر أعضاء المجتمع الدولي على مواصلة بذل الجهود الحثيثة من أجل التوصل إلى سلام واستقرار دائمين في ليبريا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد بـا علي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود التي أعربت عن تقديرها لسفير منير أكرم وفريقه المقتدر، وعن إعجابها بالأسلوب المرموق الذي أدارت به باكستان أعمال مجلسنا خلال الشهر المنصرم. وأود أيضا أن أهنئكم، سيدي، على تسلمكم مهام رئاسة المجلس، وأن أؤكد استعداد الوفد الجزائري لتقديم الدعم والتعاون الكاملين لكم.

إنه لشرف عظيم للمجلس أن يستقبل اليوم رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، وأن يقف على آرائها وتطلعاتها بشأن ما يمكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي عموما أن يؤدياه من دور دعما للجهود البارزة التي يبذلها الليبريون شعبا وحكومة بغية التوصل إلى إعادة السلام والأمن والرخاء إلى ليبريا.

وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا للسيد كلاين على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها وأن نشيد بالتطورات الإيجابية التي تم حتى الآن تحقيقها في عملية السلام في ليبريا بفضله وفضل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

لقد بيَّن الرئيس براينت بوضوح ما يواجهه الشعب الليبري حتى الآن من تحديات. فبالنسبة لليبريا، من المؤكد أن التئام الجراح التي تسببت بها الحرب لن يكون عملية عابرة أو مجردة من الألم. فالمشاكل عديدة وحلها صعب،والانتقال من مرحلة الانتعاش في حالات الطوارئ إلى مرحلة إعادة الإعمار والتأهيل سوف يتطلب بذل جهود جسيمة وموارد هائلة. وسوف يفرغ صبر الليبريين، ولا سيما المحاربون السابقون، أكثر فأكثر كلما استطالت عودة السلام والاستقرار إلى البلد.

بيد أن الأنباء الآتية من هناك تبعث على التفاؤل، والنجاح يبدو قريب المنال. ويحدونا في هذا الصدد شعور بالغ بالغبطة إزاء تحسن الحالة الأمنية وسلاسة عمل المؤسسات الانتقالية والتقدم الهام الذي تم إحرازه في عملية السلام، خصوصا ما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبإعادة بسط سلطة الدولة تدريجيا على جميع أراضي البلد.

علاوة على ذلك، لم يأل المجتمع الدولي جهدا في مد يد الدعم لليبريا، وهذا ما بيَّنه بوضوح المؤتمر الدولي الذي عُقد في شباط/فبراير الفائت هنا في نيويورك. فالمجتمع الدولي يدرك بالفعل تمام الإدراك عدم وجود أي بديل لنجاح عملية السلام والاستقرار في ليبريا. وإن من شأن الإخفاق في ذلك أن يؤدي، في حقيقة الأمر، إلى عواقب وخيمة لا تمس الشعب الليبري وحده، بل تمس أمن واستقرار منطقة غرب أفريقيا برمتها.

وثمة، في ذلك الصدد، توافق واسع داخل المجتمع الدولي ومجلس الأمن على ضرورة اعتماد نهج عالمي وإقليمي لدى التصدي لمسألة انعدام الاستقرار في غرب أفريقيا ولدى

التطرق إلى العوامل التي ما فتئت منذ ما يزيد على عقد من الزمن تُغذي انعدام الأمن في تلك المنطقة دون الإقليمية من القارة الأفريقية. وإننا نرحب بهذا التوافق.

وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بالالتزام الذي أبداه الرئيس براينت شخصيا وبالجهود الحثيثة التي بذلها في سبيل النهوض بالعلاقات مع جيران ليبريا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وإن عقد مؤتمر قمة اتحاد نهر مانو في ٢٠ أيار/مايو الفائت ليشكل خطوة جديرة تماما بالترحيب على طريق تنشيط الحوار والتعاون بين دول المنطقة. وفي ذلك الصدد، أود أن أثمني على الرئيس براينت أن يطلعنا على بعض ملاحظاته في ما يتعلق بحصيلة هذا الحدث الشديد الأهمية.

وختاما، فإننا ندرك تمام الإدراك ما تعلقه ليبريا من أهمية على موضوع رفع الجزاءات، وإننا نشاطرها تماما رأيها المتعلق بالآثار المعنوية والاجتماعية والإنسانية المترتبة على الجزاءات. والجزاءات قد فرضت بغية إقرار السلام في ليبريا. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، قام مجلس الأمن بإعادة النظر في الأساس القانوني لنظام الجزاءات كيما تتواءم الجزاءات مع الواقع السياسي الجديد في ليبريا. والحكومة شريك في السلام مع مجلس الأمن. وعليه، نرى أن مسألة الجزاءات ينبغي ألا تكون مصدراً للجدل بين ليبريا والمجلس بعد الآن.

أخيرا، أشكر الرئيس براينت مرة أخرى، وأتمنى له كل التوفيق في مهامه الجسيمة للغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد دي لا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، حيث أن هذه أول مرة يأخذ فيها وفدي الكلمة في جلسة عامة هذا الشهر، أتمنى لكم، سيدي، كل التوفيق في رئاستكم خلال شهر حزيران/يونيه. وأشكر أيضا السفير أكرم على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم، والتي كانت موضع تقديرنا الشديد.

أولا، أرحب بحضور الرئيس براينت معنا هنا اليوم. وباسم فرنسا، أغتنم هذه الفرصة لأثني على الجهد الرائع الذي يبذله من أجل إنعاش بلده. ونحن جميعا نعرف أن مهمته جسيمة. وأود أن أقول له فحسب إن بوسعه أن يعول على دعم بلادي، وعلى دعم المجلس أيضا، وأنا على ثقة من ذلك.

كما أشكر السيد كلاين على إحاطته الإعلامية عن الحالة في ليبريا، التي استمعنا إليها بكل اهتمام.

ولا بد لي أن أقرر أن المعلومات التي استمعنا إليها مشجعة للغاية. وهي مشجعة لأسباب ثلاثة. أولا، لأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي تضم الآن أكثر قليلا من ١٤ ٠٠٠ شخص، تستطيع اليوم أن تنتشر في كامل أراضي البلد. ثانيا، إنها مشجعة نظرا لاستئناف عملية نزع السلاح، كما أبلغ السيد كلاين المجلس بذلك، وهذا أمر أساسي. وكون أن ٣٤ ٠٠٠ من المحاربين السابقين – إن لم تخني الذاكرة – قد تم نزع أسلحتهم يبعث على الأمل في أن يعم الاستقرار من جديد في ليبريا. وأخيرا، فإنه أمر مشجع لأن إصلاح القطاع الأمني يمضي قدما.

وقد أشار الرئيس براينت إلى مسألة رفع الجزاءات المفروضة على بلده بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وفي ذلك الصدد، نلاحظ باهتمام كبير العمل الذي تقوم به الحكومة الليبرية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بغية استعادة سيطرة الحكومة على الموارد الطبيعية. ونشجع السلطات الليبرية على مواصلة جهودها في ذلك الاتجاه. وسيداوم المجلس على متابعة التقدم المحرز في هذا الشأن عن كثب، خاصة فيما يتعلق بالمعايير المحددة في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣).

إذن، لقد تحقق تقدم كبير. ومع ذلك، فإن تحقيق الاستقرار الدائم يستلزم أن تواجه ليبريا ثلاثة تحديات رئيسية.

ويتمثل التحدي الأول في التسريح الدائم للمحاربين، وهو أمر تعترضه عقبتان. الأولى هي خفض عدد الأسلحة المتداولة، وتقلقنا الصعوبات التي تصادفها عملية استعادة الأسلحة. أما العقبة الثانية فتكمن في إعادة إدماج المحاربين السابقين في الحياة المدنية. وتلك هي المهمة الجسيمة التي تتطلب جهدا مستداما من جانب المجتمع الدولي قاطبة. وفرنسا ستسهم في ذلك الجهد جنبا إلى جنب مع شركائها في الاتحاد الأوروبي.

ويتمثل التحدي الثاني في إعادة بناء الدولة والخدمات العامة الرئيسية. وهذا أمر أساسي حتى يستفيد شعب ليبريا من السلام المستعاد مجددا.

أما التحدي الثالث فيكمن في إجراء انتخابات حرة وشفافة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي ليبريا، مثلما في غيرها من البلدان، فإن الانتخابات الموثوق بها هي الضمان الوحيد لانتهاء الأزمة بنجاح. ونجاح تلك الانتخابات والتزام الأطراف كافة بالعملية الديمقراطية هو المعيار الذي يمكن أن نحكم به على متانة العملية السلمية في ليبريا. وكما يقال كثيرا في المجلس، فإن السلام الدائم والراسخ في ليبريا ضمان للسلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة.

وأخيرا، أعرب عن ارتياحنا لجهود تنسيق عمليات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. وبلدي ما برح يشجع هذا التنسيق. واعتقادنا الدائم هو أن تبادل المعلومات والموارد السوقية، والجهود المشتركة على الحدود وتنسيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أمر لا غنى عنه لتعزيز فعالية كل عملية. ونأمل أن تستمر عمليات الأمم المتحدة على هذا النحو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر سفير فرنسا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد دي بالاثيو إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): في أول جلسة عامة يعقدها مجلس الأمن برئاسة الفلبين، نعرب عن أطيب تمنياتنا بالتوفيق في إدارة أعمال المجلس. ويتعهد وفدي بتقديم الدعم. كما نعرب عن تقديرنا وامتناننا للعمل الذي اضطلع به السفير منير أكرم خلال رئاسة باكستان للمجلس في شهر أيار/مايو.

ونعرب عن الامتنان بصفة خاصة لحضور الرئيس برايانت والممثل الخاص للأمين العام، السيد كلاين، في هذه الجلسة العامة، التي جاءت في وقت مناسب إذ تنعقد بعد إصدار التقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2004/340)، وقبل بضعة أسابيع من الزيارة التي ستقوم بها بعثة مجلس الأمن لوسط أفريقيا، بما فيها ليبريا. ونعرب عن ارتياحنا لعبارات الإطراء التي وجهها الممثل الخاص إلى الرئيس برايانت. ونهنئ الرئيس على ذلك.

ومن جانبنا، نود أن ندلي ببعض الملاحظات بشأن الحالة في ليبريا. أولا، نعرب عن التقدير للجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية الوطنية حتى الآن بغية تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة، وهو ما أشار إليه الرئيس برايانت تفصيلا خلال إحاطته الإعلامية الوافية. ونشجعه على مواصلة العمل بنشاط على هذا النحو، بدعم من المجتمع الدولي. ويثلج الصدر أن المجلس الوزاري للحكومة الانتقالية الوطنية يجتمع بانتظام وأن معظم المناصب الحكومية قد شُغِلت.

ونعتقد أن الأولوية الأساسية في الوقت الحاضر هي إحراز تقدم فيما يتعلق بالوضع الأمني، الذي ينطوي على ثلاثة عناصر رئيسية. أولا، النشر الشامل لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في عموم البلد. أما العنصر الثاني، فيتمثل في استمرار

عملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتأهيلهم، وإتمامها بشكل مرضٍ. وقد ذُكِّرنا ببعض العواقب التي كان يمكن أن تتمخض عن فشل تلك العملية الهامة. ثالثا، إصلاح مؤسسات أمن الدولة.

أما فيما يتعلق بالنشر الكامل لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا من حيث اكتمال عدد أفرادها ووجود البعثة في كل أنحاء البلد، نلاحظ أنه من المقرر أن يكتمل ذلك الانتشار في نهاية الشهر الحالي، ونرحب بذلك.

وبالنسبة لعملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتأهيلهم، نرحب بالتقدم المحرز منذ استئناف تلك العملية في منتصف نيسان/أبريل. غير أن ما يقلقنا، كما ذُكِر، هو أن عدد الأسلحة الثقيلة التي سلمت حتى الآن لا يزال أدنى من المتوقع، وبالتالي لا تزال كميات كبيرة من تلك الأسلحة مخبأة، ويمكن أن تستخدم في المستقبل في زعزعة الوضع الأمني الهش في البلد.

وفيما يتعلق بإصلاح مؤسسات الأمن الحكومية، ننوه مع الارتياح ببدء عملية توظيف أفراد جدد في قوة الشرطة أوائل أيار/مايو. كما نحيط علما بالجهود المبذولة لإعادة هيكلة القوات المسلحة، تلك الجهود التي تشتد الحاجة إليها عن ذي قبل مع التقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل.

وأما فيما يتعلق بالنهج الإقليمي، فيسرنا أن نلاحظ عقد اجتماع آخر في داكار بتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وقام بتنظيمه مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد أحمد ولد عبد الله. ومن المبادرات الهامة التي نرحب بها اشتراك البعثات الثلاث في صياغة خطط وطرائق في المستقبل بهدف كفالة مزيد من السيطرة الفعالة على الحدود المشتركة.

وأخيرا، بالرغم من الإنجازات الواضحة التي تمت حتى الآن، لا تزال تواجه عملية السلام في ليبريا، كما لاحظ البعض، تحديات كبرى. وهي تشمل ضمان نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل، الذي أسلفت الإشارة إليه؛ وتحقيق استقرار الحالة الأمنية؛ وبسط سلطة الدولة على كافة أرجاء البلد؛ وقبل كل شيء التحضير للانتخابات التي تحدد موعدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ والتي ينبغي أن تجري وفقا لما هو مقرر لها دون أي إبطاء. وفي هذا السياق، نحيط علما بالنداء الذي وجهه الممثل الخاص للأمين العام إلى المجلس وإلى المجتمع الدولي. كما نود أن نشير إلى الشفافية في إدارة الموارد الاقتصادية وإلى تحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، وهي مجالات أحرز فيها بعض التقدم.

وتشكل جميع هذه المسائل تحديات معقدة تستدعي التزاما وإصرارا من الحكومة الانتقالية، يدعمها في ذلك المجتمع الدولي. ونشجع الحكومة الانتقالية والبعثة على مواصلة بذل جهودهما في تلك المجالات ونؤكد مساندة إسبانيا لهما وهما تجتازان الطريق الذي ينتظرهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إسبانيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد سميرنوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود قبل كل شيء أن أعرب عن مدى سرورنا لتوليكم يا سيدي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على استعداد للتعاون عن كثب مع وفدكم. كما نعرب عن تقديرنا الشديد للعمل الذي قام به ممثل باكستان خلال شهر أيار/مايو، وعن امتناننا له.

ونتوجه بالشكر إلى الرئيس براينت وإلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد كلاين، على الإحاطتين الإعلاميتين الشاملتين للغاية اللتين قدماهما عن الحالة في

ليبريا. ونعرب عن تأييدنا للاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها تقرير الأمين العام الأخير (S/2004/430). وننوه بإحراز بعض التقدم في تحقيق استقرار الحالة في ليبريا. وفي الوقت ذاته، ما زال متبقيا على جدول أعمال التسوية الليبرية عدد من المهام الهامة.

لقد تناول الرئيس براينت بالتفصيل المهام التي يلزم الاضطلاع بها لكفالة إدارة الموارد الوطنية لبلده على نحو يتسم بالفعالية والشفافية. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية الوطنية في هذا الصدد. ونرى في الوقت ذاته أن المسائل المتعلقة بالحالة الأمنية في سياق عملية نزع السلاح وإعادة الإدماج، فضلا عن المشاكل المتعلقة ببسط سلطة الحكومة الانتقالية على جميع أرجاء هذا البلد، لا تزال من المهام ذات الأولوية في البرنامج السياسي، وذلك ضمن إطار الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية، بما فيها الأعمال التحضيرية للانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠٥.

وفي ذلك السياق، نود أن نوجه عددا من الأسئلة المحددة. نود أن نعلم بصفة خاصة كيفية معالجة إنشاء جيش وطني جديد. أي العناصر ستدرج فيه؟ وماذا سيكون حجمه بالتقريب؟ إن تقرير الأمين العام يشير إلى نقل الأسلحة الثقيلة بشكل غير مشروع عبر أراضي ليبريا. فما مدى خطورة تلك المشكلة؟ وسيكون من دواعي امتناننا أن نتلقى معلومات أكثر تفصيلا في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الودية التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم يا سيدي على توليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر. وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين لكفالة أن يكون هذا الشهر أيضاً بالغ النجاح والإثمار بالنسبة لمجلس الأمن. ولا يخالجنا شك في أن ذلك ما سيحدث، بالنظر إلى ما تتسمون به من حنكة شديدة وما تبدونه من مقدرة في إدارة أعمالنا.

كما أود أن أؤكد مجددا امتناننا لإدارة السفير منير أكرم وفريقه على نحو جدير بالإشادة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

وأود أن أعرب عن ترحيبي بوجود الرئيس براينت والوفد المصاحب له في قاعة المجلس وبمشاركتهم في هذه الجلسة. فحضورهم يتيح فرصة تاريخية حقا لإجراء حوار مثمر بين مجلس الأمن من جانب والسلطات الليبرية والشعب الليبري من جانب آخر.

وسوف يعزز هذا الحوار بالتأكيد الأعمال التحضيرية للبعثة التي يوشك مجلس الأمن أن يوفدها إلى غرب أفريقيا، بما في ذلك ليبريا، الأمر الذي نرجو أن يتم في وقت لاحق من هذا الشهر. وحضور الرئيس براينت أيضا دلالة على التغير النوعي في الحالة السائدة في ليبريا مقارنة بما كانت عليه قبل ستة أشهر. وفي ذلك دليل على ما يتمتع به أعضاء حكومة ليبريا من صفات شخصية ومن التزام بقضية الشعب.

وأود أيضا أن أشكر السيد كلاين على وضوح إحاطته الإعلامية، وأن أثني على موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للطريقة الناجحة التي ينفذون بها ولاية البعثة. فقد تجاوزت النتائج التي تحققت حتى الآن توقعاتنا بكثير. ويبرهن ذلك على أن ما يوفره المجلس والمجتمع الدولي من قيادة ودعم سياسي ومادي هو من العوامل الحاسمة في التصدي للأزمات المعقدة.

ولا تزال الحالة في ليبريا تشكل إحدى القضايا الرئيسية بالنسبة لمجلس الأمن وبالنسبة للقارة. ففي أثناء الافتتاح الرسمي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قبل أسبوع أو أكثر قليلا، أشار رؤساء الدول أو الحكومات

رغم ترحيبهم بالتقدم المحرز في عملية السلام بليبريا إلى أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله لضمان توطيد دعائم السلام بحق في البلد المذكور. لذلك فإن من حسن التوقيت أن يجتمع مجلس الأمن الآن لاستعراض الحالة في ليبريا والترحيب بالتقدم الذي تم إحرازه.

وقد وصف الأمين العام في أحدث تقاريره (S/2004/430) وقف إطلاق النار بأنه قائم إلى حد كبير، مع التسليم بأن الحالة الأمنية ما زالت هشة، نظرا لعدم الانتهاء بعد من عملية نزع السلاح. وذلك يمثل حقيقة أيضا، وفقا لما قيل لنا هذا الصباح.

إن توطيد السلم في البلاد سيعتمد غالبا على إنجازات الحكومة في ليبريا خلال هذه الفترة الحاسمة والهامة والانتقالية التي تمر بها البلاد، من الحرب إلى السلم ومن الإغاثة إلى الخطوات الأولى للإنعاش.

وكما قيل مرارا، لن تتمكن حكومة ليبريا من معالجة هذه الفترة الانتقالية إلا إذا استكملت جهودها والإرادة السياسية للشعب الليبري والقوى السياسية المشاركة في العملية على النحو الواجب وبسرعة بمساعدة كافية من المجتمع الدولي. ويمكن لهذه الجلسة أن تكون فرصة جيدة للمجلس يكرر فيها طلبه بالدعم من المجتمع الدولي.

التحديات التي تواجهها ليبريا في الواقع عديدة. والدليل على التدمير الواسع للبنية التحتية والنسيج الاجتماعي قاطع. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، فإن ١,٧ مليون نسمة من سكان ليبريا، والبالغ عددهم ٣,٣ مليون نسمة، بحاجة إلى المساعدة، و ٨٠ في المائة يعيشون دون خط الفقر، و ٣٥ في المائة يعانون من سوء التغذية و ٧٥ في المائة لا يحصلون على الماء الصالح للشرب، بينما ارتفعت البطالة إلى ٨٥ في المائة. ويتعين على الحكومة أيضا مواجهة عبء اللاجئين والأشخاص المشردين إضافة إلى المهمة الصعبة في استعادة سلطة الدولة.

أمام هذه البيئة الاقتصادية والاجتماعية، فإن الحكومة لم تبخل بأي جهد لبناء السلام في ليبريا، وهذا أمر جدير بالثناء. ويبقى السؤال الأساسي في كيفية جعل عملية السلام لا رجعة فيها في مثل هذه الحالة الهشة.

ونرى أنه لجعل هذا الاتجاه القاطع لا رجعة فيه، يجب الاضطلاع بدور ريادي ليس من خلال جهود الليبريين وحدهم، بل أيضا من خلال تنفيذ المجتمع الدولي الالتزام الذي تعهد به في مؤتمر إعادة الإعمار الدولي لليبريا، الذي عقد في نيويورك قبل أشهر قليلة، في شباط/فبراير. وفي ذلك الصدد، من الجدير بالذكر أنه من الـ ٥٢٢ مليون دولار التي لم يستلم منها حتى الآن سوى ٦٦ مليون دولار.

إن حكومة ليبريا وشركاءها، بتقديمهم الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج، بينوا بوضوح لا الحاجات التي يجب الوفاء بها فحسب، ولكن أيضا الطريقة الصحيحة لكفالة انتقال ناجح وسلام مستدام. وقد برهن الرئيس براينت على التزامه الشخصي بالتنفيذ الناجح لهذا الإطار برئاسته لجنة التنفيذ والرصد بنفسه.

وكما استقر الرأي عليه أثناء اجتماع مجلس الأمن المكرس لموضوع الأمم المتحدة والأزمات المعقدة، الذي عقد في الشهر الماضي تحت الرئاسة الباكستانية، تمثل ليبريا واحدة من تلك الأزمات المعقدة التي يجب أن تبقى فيها الصلة بين السلام والتنمية في صميم استجابة المجتمع الدولي.

لقد حبا الله ليبريا بموارد طبيعية جمة يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة في رخاء شعبها. وبالتالي ينبغي أن تنصب مساعدة المجتمع الدولي على مساعدة ليبريا على استغلال مواردها الطبيعية لمنفعة سكانها. ونحيي حكومة ليبريا، والرئيس براينت بوجه خاص، على تدابير الإصلاح الإدارية

والسياسية والاقتصادية، التي عرضها اليوم على المجلس بتفصيل كبير.

ونرحب بدور بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (بعثة ليبريا) في مساعدة الحكومة الانتقالية، وفي استعادة نظام الإدارة السليمة لموارد البلد الطبيعية وفي تصميم الآليات التي تكفل الخضوع للمحاسبة والشفافية في جمع الدخل وصرفه، وكذلك في استعادة القدرات المؤسسية ووضع إطار قانوني للحيلولة دون الإفلات من العقاب.

إن بعثة ليبريا تعمل على كفالة أن تحصل ليبريا على الأدوات الكافية لحل دائم للمشاكل التي يعاني منها البلد، لأن ذلك سيعطي للحكومة الليبرية السيطرة الكاملة على الوضع. ويعطي تشكيل الحكومة الانتقالية لقوة عمل تعنى بجزاءات مجلس الأمن دليلا إضافيا على إرادتها السياسية والتزامها. وتستحق تلك الجهود اهتماما مناسبا من المجلس أيضا. ومن رأينا أن المجلس يجب أن يستجيب بفعالية، فيساعد الرئيس براينت ويستجيب لندائه هنا هذا الصباح فيما يتعلق بإنهاء الجزاءات.

لقد وصفت ليبريا في الماضي القريب بأنها بؤرة زعزعة استقرار المنطقة دون الإقليمية. لكن التقدم نحو السلام واضح، والثقة بين بلدان المنطقة تستعاد، والدروس المفيدة من الصراع في ليبريا والبلدان المجاورة يعتبر بها ويستفاد منها، مما يسر للأمم المتحدة أن تطور نهجا إقليميا.

الأعمال الحميدة التي تضطلع بها بعثة ليبريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الشركاء الآخرين، تمثل خطوات ثابتة على طريق استقرار ليبريا. ونحن على اقتناع بأن الإرادة السياسية ووحدة الليبريين عامل حاسم. ولليبريا، بمساعدة المجتمع الدولي، ستتمكن من استعادة مكانها اللائق في العالم وستؤدي دورها كبلد رائد في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكلاعب حاسم الأهمية في الاستقلال السياسي لأفريقيا وتكاملها الاقتصادي، وكرمز للحرية أيضا للقارة بأسرها.

وعلى حد تعبير الرئيس براينت قبل برهة، القيادة تعني الإلهام. وإن الرئيس براينت يلهمنا على مواصلة العمل معه ومع حكومته نحو بناء السلام في ليبريا وتعمير ذلك البلد العظيم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة تبوئكم رئاسة المجلس. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للمهارة والكفاءة اللتين أدار بهما السفير منير أكرم دفة أعمال المجلس في الشهر الماضي. بعد ذلك أود أن أشكر الممثل الخاص كلاين والرئيس براينت على إحاطتيهما الإعلاميتين. فمن هاتين الإحاطتين الإعلاميتين تولدت لدينا الثقة بأن التطورات الأخيرة على الجانب السياسي وكذلك فيما يتعلق بمجمل الحالة الأمنية كانت تطورات مشجعة.

اسمحوا لي أن أدلي بثلاث ملاحظات. أولا، نرحب بالطبع بكون بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (بعثة ليبريا) قد أكملت انتشارها في مختلف أرجاء البلد، وأن هذا ساهم، برأينا، في حدوث تحسن كبير في الحالة الأمنية التي تظل هشة. ومع التقدم الذي تم إحرازه بالفعل، يبدو لنا أن بعثة ليبريا يمكن أن تصبح نموذجا يحتذى لطراز جديد من بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد ما فتئ المجلس يتوق إليه. وفي ذلك الصدد يكتسي ميل البعثة إلى الاستخدام المتزايد لمشاريع الأثر السريع أهمية خاصة لنا. إذ يبدو أن مشاريع الأثر السريع تشكل أداة مفيدة. ونود أن نرى استكشاف

هذا الخيار بقدر أكبر، لا من قبل بعثة ليبريا فحسب، بل أيضا من حيث فوائده المحتملة بالنسبة إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأخرى.

ثانيا، المرحلة الأولى الناجحة من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تمت بنزع سلاح الميليشيات، كانت خطوة حاسمة نحو تحقيق المزيد من الاستقرار في ليبريا. ويجب أن تكون الخطوة التالية الآن الإدماج السريع للمقاتلين السابقين. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي الانتباه إلى وضع المقاتلات السابقات، اللائي نُزع سلاح أكثر من ٢ ٦٠٠ منهن وفقا لتقرير الأمين العام. ونأمل أن يتسنى تجنب وضع مماثل لما شهدناه في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون. ويتذكر أعضاء المجلس أنه في سيراليون انتهى الأمر بعدد كبير من المقاتلات السابقات بإقصائهن تماما عن برامج بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لإعادة الإدماج. وهذا يعني أننا نقدر الجهود المبذولة فيما يتعلق بالجوانب الجنسانية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك بعثة سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ولكننا نود أن نرى إيلاء اهتمام أكبر لتلك الجهود في المستقبل، وكذلك انعكاسها بوضوح في التقارير.

ملاحظتي الثالثة والأخيرة تتعلق بالتعاون بين بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. إننا نرحب بعملياتها المشتركة في المناطق الحدودية ونود تشجيعها على النظر في خطوات إضافية في ذلك الاتجاه. ويحدونا الأمل أن يمكن أيضا إحراز تقدم في التقاسم الفعال للموارد حتى يمكن تخفيف العبء المالي الثقيل على الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالجزاءات، نشكر الرئيس براينت على ملاحظاته الموضوعية جدا بشأن المسائل المتعلقة بالتدابير المتخذة في إطار القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وسوف نراعيها تماما أثناء استعراض نصف المدة المقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): حيث أن مجلس الأمن يجتمع هذا الصباح في جلسته العلنية الأولى لشهر حزيران/يونيه أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهنئة وفد بلادي على توليكم الرئاسة وأن أطمئنكم على كامل تعاوننا في ضمان النجاح لولايتكم.

وأود أيضا أن أعرب هنا عن إعجابنا الشديد بالسفير أكرم ممثل باكستان على إدارته البارعة لأعمال المجلس الشهر الماضي.

نحن ممتنون لكم، سيدي، لأنكم نظمتم هذه الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن، مما سمح لنا بالاستماع إلى البيانين الهامين بشأن الحالة في ليبريا اللذين أدلى بهما رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية والممثل الخاص للأمين العام لليبريا. ونحن نرحب بهما في نيويورك ونشيد بهما على عملهما الجدير بالثناء في خدمة السلام.

إن التقدم المحرز في نشر القوات في كل أنحاء البلد سمح بإعادة الإطلاق الناجح لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة للوطن أو إعادة التوطين، والذي يجب القول إن أثره سيمتد إلى أبعد من حدود ليبريا. ولذلك نهنئ ونشكر كل البلدان المساهمة بقوات التي يسرت اتخاذ جعلت هذه الخطوة المفيدة.

ويجب الآن على جميع الأطراف الليبرية أن تعبئ أنفسها لتعزيز الوضع الأمني الذي لا يزال هشا في البلاد، وهي البلاد التي لا تزال للأسف فريسة للصراعات الداخلية بين الفصائل ولأنشطة إجرامية عديدة. وفي هذا الصدد، نحث الفصائل على التعاون بإخلاص ومثابرة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من أجل التعجيل على وجه الخصوص بنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم.

ونعيد التأكيد على الأولوية التي نعطيها لجانبي إعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن من البرنامج ونرحب بالجهود التي يبذلها مانحون معينون لتحقيق ذلك، بمن فيهم وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي. إن نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن هو أمر ضروري لإنعاش البلد والوفاء بوعد الاستقرار الإقليمي الذي نطمح فيه من أعماق قلوبنا.

وننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة الوطنية الانتقالية والجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية للاضطلاع بمسؤولياتهما في عملية السلام. وهذه الجهود، إضافة إلى جهود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، تولد زخما حقيقيا ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمه بكثافة أكبر. وفي هذا الصدد، يدلل التقييم الذي ورد في تقرير الأمين العام على الحاجة الملحة إلى توفير خدمات أساسية معينة داخل البلاد، مثل الكهرباء والمياه والرعاية الصحية العامة، وذلك من خلال وضع وتنفيذ مشروعات ذات تأثير سريع وإنشاء مراكز لمحو الأمية، لا سيما للمقاتلين السابقين.

والوضع الأمني المحفوف بالمخاطر داخل البلد يعطي طابعا ملحا بشكل خاص لضرورة البدء بالبرنامج التدريبي للشرطة الوطنية الليبرية وتعزيز القطاع القضائي. وسيساعد هذا على تحسين الأحوال المعيشية للسكان وبالتالي سيكفل دعمهم لعملية السلام وتعاونهم المتزايد دوما معها. والإمكانيات المالية المحدودة جدا لدى الحكومة الوطنية الانتقالية في التصدي لهذا التحدي تستلزم التعبئة السريعة للموارد المنتظرة من المجتمع الدولي على أساس الوعود التي قُدمت في شباط/فبراير في المؤتمر الدولي لإعادة إعمار ليبريا.

وفيما يتعلق بالانتخابات، لا شك أن مستقبل ليبريا يعتمد إلى حد كبير على تهيئة الظروف المؤاتية لتنظيمها وإجرائها. وجهود الحكومة الوطنية الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة في هذا المجال تدفعنا إلى الاعتقاد بأنهما يقدران تماما أهمية ما سيحدث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، نرحب بالتطورات الإيجابية التي يمثلها إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات ووضع الأطر القانونية لإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ولجنة الحقيقة والمصالحة.

لكن القلق مازال يساورنا إزاء التأخير في الاستعراض والمصادقة وإصدار نصوص قانونية هامة معينة، خاصة النصوص المعنية بحقوق الإنسان. ونحن نشدد على الحاجة إلى ضمان قيام أحزاب سياسية وطنية حقيقية، خالية من أية ميول إقليمية أو عرقية أو قبلية ولا تمتثل إلا للمعايير المحددة التي يضعها سلفاً ميثاق للأحزاب. ونحن نعتقد أنه يمكن النظر في تقديم مساعدة كبيرة، بما في ذلك المساعدة المالية، ضمن إطار أنشطة تشجيع الحكم الصالح في ذلك البلد. وذلك سيكون أيضا سبيلا جيدا لتعزيز المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بالجزاءات، لقد تأثرنا بالحجج الممتازة التي ساقها الرئيس براينت الممتازة دعما لرفعها قريبا. ونحن نعتقد أن المجلس سيتناول هذه المسألة في المستقبل القريب. ولكن، فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على الأفراد، نحن نشعر بأن تقييم أثرها مطلوب حتى نضمن فعاليتها. وتبدو المعلومات المتاحة وكأنها تشير إلى أن القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤) لم يكن له سوى أثر محدود على الأفراد المستهدفين.

وعلى الصعيد الإقليمي، يرحب وفد بلادي بالتعاون الناشئ بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. ونرحب بالأنشطة والتدابير المشتركة التي تقوم بها البعثات. وننتظر باهتمام تقرير الأمين العام وتوصياته بشأن النهج الإقليمي تجاه تنفيذ ولايات تلك البعثات. وبنن مصممة على

الاستمرار في العمل عن كثب مع جميع الذين يسعون جاهدين إلى المحافظة على هذا الأمل الجديد في تحقيق سلام دائم لليبريا، ولأبناء الشعب الليبري ولمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية حتى يتمكنوا من العودة إلى طريق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

وفي الختام، أود أن التمس من الممثل الخاص للأمين العام أن يخبرنا بنوع الصعوبات التي تسببت في حالات التمرد الأخيرة للمقاتلين السابقين في منروفيا، وماهية التدابير التي يجري تخطيطها حتى لا تقع مثل حالات التمرد تلك مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنن على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أشارك الزملاء، سيدي، في الإعراب لكم عن التمنيات بتحقيق كل النجاح في قيادتكم للمجلس وفي تقديم الشكر إلى السفير أكرم وزملائه على ما أنجزوه في شهر أيار/مايو.

وأود أن استهل كلامي بالإعراب عن الشكر للممثل الخاص كلاين على تقريره، وللرئيس براينت على الطريقة التي بين بها التطورات الإيجابية التي حدثت في ليبريا. وأعتقد أننا مدينون لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وللممثل الخاص وللحكومة الانتقالية بدين خاص للطريقة التي حولوا بها حالة خطيرة جدا إلى إحراز التقدم الذي يمكن أن يسجل اليوم.

وبوصفنا مجلس الأمن، يمكننا أن نفخر بما تمكنت الأمم المتحدة من تقديمه من إسهام في التطورات التي جرت في ليبريا. وإنني شخصيا أتطلع إلى الذهاب إلى ليبريا خلال فترة ثلاثة أسابيع لكي أرى مباشرة – مع بعثة مجلس الأمن – كيف حدثت تلك التطورات، ولكي استكشف مع الممثل الخاص كيف تتصرف الأمم المتحدة على نحو متماسك للتصدي للمشاكل وكيف يعطى الممثل الخاص الدعم الذي يستحقه، وكيف نضع الجهد الذي تبذله الأمم المتحدة في ليبريا مقابل الجهد المبذول في المنطقة بأسرها، وكيف يصطدم أثر التطورات في بلد واحد بتلك الجهود، ولكن أيضا كيف يمكننا، على وجه الإجمال، أن نكون واثقين تماما بأننا نقوم بكل ما يجب القيام به لدعم الممثل الخاص في جهوده الجريئة، وأن نعود إلى المجلس بتقرير مفاده أن الأمم المتحدة تضطلع، بأقصى حد من التأثير، بالدور الذي يجب أن تضطلع به.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أدلي بثلاث نقاط على نحو سريع. أولا، إننا نرحب بالتقدم المحرز في إصلاح القطاع الأمني بالرغم من وجود حالة هشة في ليبريا. والحالة الأمنية ثابتة. وترحب المملكة المتحدة ترحيبا شديدا جدا بإنشاء لجنة لإنفاذ سيادة القانون بغية تنسيق إصلاح الشرطة والسلطة القضائية والنظام الإصلاحي. ويظهر التقدم المحرز حتى الآن أن سيادة القانون وكيفية تطبيقه عمليا هما حقا أمران أساسيان في توجيه دولة في الحالة التي تعيشها ليبريا نحو الوجهة المقصودة التي نود جميعا أن نراها. وبطبيعة الحال، بغية دعم ذلك، هناك حاجة إلى التوصل إلى اتفاق سريع فيما يتعلق بإعادة هيكلة القوات المسلحة، وإلى إنشاء إصلاحات خارج منروفيا، في المناطق الأخرى من البلد.

ثانيا، نحن نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا فيما يتعلق بنزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الوطن أو توطينهم، وهي جهود أساسية لتنمية ليبريا. وجهود السيد كلاين لإعادة بدء ذلك البرنامج ولوضعه بقوة على المسار الصحيح جهود جديرة جدا بالتشجيع. وما نحتاجه هو بذل جهد متضافر لضمان إيجاد التمويل اللازم والبرامج اللازمة لأمد طويل – كما قال السيد كلاين – بغية تحقيق إعادة التأهيل وإعادة الإدماج على نحو مستدام.

ونقطتي الأخيرة هي تناول مسألة الجزاءات. لقد سمعنا عن حالة جديرة بالإعجاب من الرئيس براينت تتعلق بسبب وجوب رفع الجزاءات. وقد أيد ذلك الممثل الخاص، كما أننا لا بد أن نضع ذلك في الاعتبار. ونحن ندرك أيضا التاريخ وكيف أصبحنا في موقف نحتاج فيه إلى الجزاءات. وأرحب باقتراح الرئيس بأن يقوم خبراء قريبا بزيارة ليبريا بغية التحقق من التقدم المحرز، وكما أفهم، لتقييم ذلك التقدم مقابل الشروط التي وضعت في المقام الأول: وهي أسباب حاجتنا إلى الجزاءات. وأعتقد أن من الصواب على الإطلاق أن نفعل ذلك وأنه ينبغي أن يكون ذلك الاستعراض – المزمع إجراؤه على أية حال – علامة ايجابية لتشجيع ما تم تحقيقه. وبعد ذلك سنرى أين يتركنا ذلك بشأن الجزاءات. ومن الواضح، أننا بحاجة إلى أن نعترف بالتقدم المحرز وإلى أن نقدم كل التشجيع. ولكن، من الناحية الأخرى، نحن بحاجة إلى ضمان ألا تكون هناك إساءة معاملة. وأعتقد أن الأهداف أهداف مشتركة. والسؤال هو كيف نفعل ذلك بطريقة تستغل الفوائد الاقتصادية التي نريد أن نراها، وهي فوائد جوهرية، كما سمعنا.

بيد أن هناك تناقضا واضحا في السعي إلى رفع الجزاءات المفروضة على صادرات الماس وبعد ذلك القول ”بالمناسبة، نحن لن نصدر، لأننا بحاجة إلى ترتيب قيد طوعي حتى نحصل على تصديق كمبرلي“. وأعتقد أن الحالة ستكون أقوى لو تمكنا من إظهار أن عملية كمبرلي يجري تنفيذها بشكل كامل، وبالتالي فإن الأمر المنطقي فعله هو تنفيذ رفع الجزاءات. ولكن ذلك تفصيل. وأعتقد أن المبدأ الذي ينبغي أن ننظر فيه بشكل نشط، في ضوء الشروط وفي ضوء الحالة التي أوضحها الرئيس والتقدم المحرز على حد سواء، هو مبدأ صائب بشكل قاطع. وستشارك المملكة المتحدة على نحو بناء في تلك المناقشة.

وأنهي بياني من حيث بدأت: إننا نتطلع تطلعا شديدا جدا إلى أن يظهر مجلس الأمن التزامه نحو ليبريا والمنطقة، وخاصة ببدء الرحلة إلى أكرا. وسنعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكي نبرز، بدورنا، دعمنا للمنظمات الإقليمية التي تواصل أداء العمل الجيد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد أكرم (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن ابدأ بالإعراب لكم، سيدي، عن تهاني الوفد الباكستاني الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولا شك أن هذا شهر سيرهقكم بما تتمتعون به من مهارات كبيرة، ولكن لا يساورنا شك في أن رئاستكم ستكون أكثر الرئاسات نجاحا، حتى ولو كانت مليئة بالأحداث. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع زملائي الذين أدلوا بمثل تلك التعليقات الكريمة بشأن رئاسة باكستان للمجلس في الشهر الماضي.

إنه لشرف كبير لنا أن نرحب بوجود الرئيس براينت في المجلس وأن نشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة التي حددت إنجازات الحكومة الانتقالية. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جاك بول كلاين، على تقريره عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأعتقد أن كلا البيانين اللذين سمعناهما اليوم بيانان هامان يقتضيان التفكير من المجلس ومن أعضائه.

أولا، أعتقد أن مناقشاتنا في المجلس بشأن ليبريا – مثلها مثل المناقشات التي جرت بشأن حالات الصراع الأخرى في أفريقيا – قادتنا إلى أن ندرك أن بعض المقتضيات الأساسية لتحقيق هدف السلام المستدام هي ما يلي: توفير الأمن الموثوق به؛ وعملية سياسية وعملية سلام مجديتان؛ وثالثا، الانتعاش الاقتصادي وإعادة التعمير والتنمية. وفي حالة ليبريا، يبدو أننا نقف على قاعدة صلبة جدا بالنسبة للمطلبين الأولين. ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا قد اضطلعت بمهمة كبيرة في ظل ظروف صعبة.

ونشيد بالسيد كلاين وبفريقه، والواقع بأسرة الأمم المتحدة جميعها التي عملت في ليبريا. فلقد حولوا حالة صعبة جدا إلى حالة يمكن إدارتها، على ما أعتقد.

ومثلما ذكر السيد كلاين في يوم سابق، ستصير بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بعثة ناجحة. ونحن نرحب بأنها ستنتشر انتشارا كاملا عما قريب. ومن دواعي فخر باكستان أنها تشارك في تلك البعثة، ومشاركتها تعبير عن التزامنا القوي بقضية السلام في أفريقيا. ونحن نرحب ترحيباً خاصاً بالتعاون فيما بين بعثات حفظ السلام في ليبريا وفي البلدان المجاورة.

ولقد ساعد المناخ السياسي المحسن في المنطقة دون الإقليمية أيضا على إحداث تغيير في الظروف في ليبريا. وكان لذلك أيضا أثر إيجابي فوري على كيفية تنفيذ الجزاءات. فعلى سبيل المثال، ينص التقرير الحالي لفريق الخبراء المعني بليبريا على أنه لم يتم الإبلاغ عن أي انتهاكات للحظر المفروض على توريد الأسلحة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بتلك القضية، نذكر التعليقات التي أدلى بها الرئيس براينت بأن الحرب قد وضعت أوزارها في ليبريا، وأن ليبريا تعيش في سلام مع جيرانها، وأن شراء الأسلحة لم يكن أولوية للحكومة الانتقالية.

وبعد قولي ذلك، لا بد لي من العودة إلى المطلب الرئيسي الثالث، وهو بناء السلام وإعادة التعمير بعد الصراع. من الجلي أن ليبريا تتطلب موارد وقدرة مؤسسية، وأن هناك أيضا حتمية حصول جميع قطاعات سكانها على مكاسب السلام، ولا سيما الذكور من الشباب البالغين، وهو ما أشار إليه كل من السيد كلاين والرئيس براينت.

وبالطبع، إن الموارد هي المكون الرئيسي. ويعتمد كل ذلك، إلى حد كبير، على المساعدة الدولية الكافية والمستدامة. ومرة أخرى، ذكر السيد كلاين أن ليبريا ينتظرها مستقبل جيد إذا وصلت الأموال. وعلى الرغم من ذلك، فمما يسبب القلق أن هذا لم يحدث حتى الآن. فقد بلغنا أن نسبة ٧٥ في المائة من التعهدات التي قطعت في مؤتمر إعادة التعمير الذي عقد في شهر شباط/فبراير لم تتحقق حتى الآن. ولذلك، فالخيار الرئيسي أمام الحكومة الانتقالية في ليبريا، يجب أن يكون توليد الموارد، خاصة من خلال استخدام ثروتها الطبيعية الخاصة بها. وقد أطلق الرئيس براينت نداء متقداً وله مصداقية لرفع نظام الجزاءات ضد ليبريا.

وقد ركزت باكستان، بالتعاون مع عدة أعضاء آخرين في المجلس، على التمييز الواضح بين الحظر على توريد الأسلحة والحظر على السفر، من ناحية، وعلى الجزاءات الاقتصادية – أي الجزاءات على الماس والأخشاب – من ناحية أخرى. ونحن نرى أن هناك حاجة إلى التعامل مع مجموعتي الجزاءات على نحو منفصل. ولقد سمعنا من الرئيس براينت أن للجزاءات تأثيرا عقابيا على جهود الحكومة الانتقالية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد، والمجلس بحاجة إلى التفكير في ذلك.

ويعترف القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) ضمناً بإمكانية حدوث هذا التأثير، وهو ينص على الاستعراض الدوري للجزاءات المفروضة على الماس والأخشاب، بغية إنهائها في أقرب وقت ممكن حالما يتم الوفاء بالشروط، في سبيل توليد دخل لإعادة إعمار ليبريا وتنميتها.

ونظرا للتقدم الذي أحرزته السلطات الليبرية في حالة الماس، نأمل أن يكون بإمكاننا التطلع إلى استخدام ذلك الحكم في القرار في أقرب وقت ممكن، بغية رفع جزاءات الماس. ونحن نذكر تأكيد الرئيس براينت بأن ليبريا لن تصدر ماسا إلى أن تنضم إلى عملية كيمبرلي، ونحن نفهم هذا بوصفه تدبيرا إيجابيا لبناء الثقة.

وقد حدد الرئيس براينت أيضا التدابير المتخذة للاستجابة لشواغل المجتمع الدولي المتعلقة بقطاع الأخشاب، ونحن نعتقد أن هذا مؤشر إيجابي أيضا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن باكستان تتطلع، في الأشهر القادمة، إلى استكمال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل؛ وإلى إجراء استعراض شامل للجزاءات، بغية رفعها في أقرب وقت ممكن، بالترافق مع التخصيص الكامل للموارد التي تعهد بها المجتمع الدولي من أجل تعمير ليبريا. ونحن نأمل أن تعزز بعثة مجلس الأمن المقبلة إلى غرب أفريقيا، التي سيقودها زميلنا السفير جونز باري، التزام المجتمع الدولي بعودة ظهور ليبريا بوصفها بلدا مستقرا ومزدهرا، وبتحقيق أهداف السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على العبارات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة الفلبينية.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، آمل أن تتقبلوا آخر تعبير، ولكنه ليس أقل صدقية وإخلاصاً، عن سرورنا بتوليكم الرئاسة والثقة باضطلاعكم القدير بمسؤولياتكم أثناء ما تبدو أنها فترة مفعمة بالأحداث في حياة مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أشيد بالسفير أكرم وبالرئاسة الباكستانية على أداء متميز في توجيه عمل مجلس الأمن أثناء شهر أيار/مايو.

ونحن ممتنون أيضا لحضور كل من الرئيس براينت والممثل الخاص كلاين وللعرضين الشاملين اللذين أدليا بهما ونقدر ذلك حق التقدير. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير خاص للهدية اللطيفة – الطبق الجميل الذي أهداه السفير كلاين إلى كل عضو. فهذا يذكرني بحدث سابق سررت له حينما أهداني السفير كلاين طبقا حفر عليه شيء يتعلق ببعثة أنهاها بنجاح في البوسنة والهرسك. وأتمنى له نجاحا مستمرا.

ويسر رومانيا عميق السرور أيضا أن تدرك التقدم المحرز صوب تحقيق السلام والتعمير المستدامين في ليبريا، وأيضا الخطوات التي اتخذها في هذا الصدد الرئيس براينت وحكومته الانتقالية. ونحن نشيد إشادة كاملة بجهود السلطات الليبرية ونشجعها على أن تنفذ، بمنتهى التصميم، التدابير والخطط التي يحتاج إليها لإرساء أسس الحكم الرشيد والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام كلاين ولبعثة الأمم المتحدة في ليبريا على إسهامهما المهم في استقرار ليبريا وانتعاشها الوطني. وتشجعنا نتائج عمليهما. وبالفعل، فإن نزع سلاح ١٧ ٥٠٠ مقاتل في شهر واحد مؤشر مثير إلى التنفيذ الناجح لمهامهما.

وأود أن اقتصر في كلامي على بضع ملاحظات وتوجيه بضعة أسئلة إلى ضيفينا.

أولا، بعد أن ترسخت عملية نزع السلاح والتسريح في مسارها، سيوجه التركيز إلى جوانب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتحقيق الأهداف الشاملة المتمثلة في كفالة السلم وإعادة التعمير الاجتماعي. وبما أن الفجوة الرئيسية بين المراحل يمكن أن تكون لها آثار خطيرة على أرض الواقع، فإننا نود أن نسأل السيد كلاين خصوصا عما إذا كانت قدرات إعادة الإدماج تتناسب مع الأعداد الكبيرة من المقاتلين المسرحين.

ثانيا، إن الحالة الأمنية في مناطق انتاج الأخشاب في ليبريا ما زالت تبدو محفوفة بالمخاطر لدرجة عالية، مما يعوق هيئة تنمية الغابات عن العمل بالصورة الملائمة في جميع أراضي البلد. ويهمنا جدا أن نسمع من السيد كلاين عن إمكانيات تحسين هذه الحالة بعد النشر الكامل لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بالتوازي مع خطط بسط السلطة

المدنية تدريجيا في جميع أرجاء ليبريا. ونقدر أيضا أي تعليقات إضافية من الرئيس براينت على هذا الموضوع، آخذين في الاعتبار الجهود العامة المبذولة لاستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

ثالثا، قبل شهر، اجتمع ممثلا الأمين العام لليبريا وسيراليون في منروفيا، بالإضافة إلى قائدي القوات ومفوضي الشرطة المدنية في بعثتي الأمم المتحدة في ليبريا وسيراليون، لمناقشة الجهود الرامية إلى تحسين الأمن عبر الحدود واستعراض التقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل في ليبريا. وسأكون مقدرا للسيد كلاين إذا تكرم بإعطائنا تقييما لنتيجة ذلك الاجتماع بعد أن مر شهر على ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل رومانيا على كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أولا، أشارك في توجيه التهانئ إلى الفلبين بمناسبة توليها الرئاسة. إن المجلس سيواجه تحديات كبيرة هذا الشهر وأنا واثق من أنكم، سيدي، ستكونون على مستوى مواجهة تلك التحديات.

وأشكر أيضا أعضاء بعثة باكستان والسفير أكرم على عملهم الممتاز في الشهر الماضي.

أرحب بوجود الرئيس براينت في جلسة المجلس هذه. وأشكر أيضا السيد كلاين على عرضه تقرير الأمين العام (S/2004/430) وعلى المعلومات المكملة التي قدمها.

يسعدنا أن نلاحظ أن نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا كاد أن يكتمل، كما خطط له. وبالتالي ستبلغ البعثة القوام المأذون لها به في نهاية هذا الشهر. وتجري مراعاة وقف إطلاق النار ميدانيا، على الرغم من أننا نعتقد أن الحالة الأمنية ستظل هشة حتى تكتمل عملية نزع السلاح. وبالطبع ستظل التراعات بين الفصائل والأنشطة الإجرامية تشكل خطرا على الأمن، ولكن من حسن الطالع أنها لم تعرض عملية السلام للخطر.

وقد اتخذت خطوة هامة باستئناف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل في ١٥ نيسان/أبريل. وكما ذكرنا، إن نزع السلاح والتسريح عنصران أساسيان في اتفاق السلام وهما يمثلان شرطا لازما لمعالجة إدماج المقاتلين السابقين.

ويبرز تقرير الأمين العام الشروط التي يجب توفرها لإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وهذه عملية معقدة، ومن المستحسن أن يبدأ الإعداد لها على الفور، كما يشير التقرير.

إن اعتماد التركيز على المستوى الإقليمي في غرب أفريقيا يجري فعلا بتعزيز التعاون بين بعثات الأمم المتحدة في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار وسيراليون، كما ينص على ذلك بيان المجلس الرئاسي المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/7) .

وفي ذلك الصدد، نرحب باجتماع زعماء بلدان اتحاد نهر مانو في ٢٠ أيار/مايو، في كوناكري، لتنشيط الاتحاد. ونأمل أن تقدم بعثة مجلس الأمن التي سيوفدها إلى غرب أفريقيا في نهاية حزيران/يونيه توصيات محددة، تمشيا مع البعد الإقليمي في ولايتها.

ختاما، أود أعرب عن ارتياح بلدي للتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في تنفيذ مختلف جوانب ولايتها.

أخيرا، أحطنا علما على النحو الواجب ببيان السيد براينت بشأن التدابير الهامة التي تتخذها الحكومة الانتقالية. ونتمنى له ولليبريا بالطبع كل الخير في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل شيلي على كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة.

أود الآن أن أدلي بتعليقات موجزة جدا بصفتي ممثلا للفلبين.

أولا، أشكر الرئيس براينت والممثل الخاص جاك بول كلاين على قطعهما هذه المسافة الطويلة من ليبريا لإحاطة المجلس علما بشأن آخر التطورات هناك. إن ما قدماه من معلومات وآراء هامة وشاملة يمثل إسهاما كبيرا في مناقشات المجلس بشأن ليبريا التي ستعقد الأسبوع المقبل. ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تواصل التقدم في تحقيق الاستقرار في ليبريا وتهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتنفيذ اتفاق أكرا.

ونشر قوات البعثة في جميع أرجاء البلد يبشر بالخير لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل – وهو عنصر أساسي لليبريا في تحقيق ما أسماه الرئيس براينت بـ ''الفتح الكبير''. وآمل أن يساعد الدعم الذي تقدمه البعثة إلى الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا في أداء مهامها، وإن كانت مختلف مؤسسات الحكومة تجري إعادة بنائها وتعزيزها.

لقد ظلت الفلبين تؤكد باستمرار على أن اتباع نهج إقليمي أمر أساسي لتحقيق السلم والأمن في أفريقيا، وعلى الأخص في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. إن الأطراف المحلية الفاعلة أكثر وعيا عموما بسياق ومضمون مختلف المشاكل هناك. وهي في العادة في وضع أفضل لفهم الديناميات المحلية وذات مصلحة أكبر في السعي إلى إعادة السلم. وبالتالي، فإننا نرحب بالجهود المضطلع بها في ذلك الصدد، مثل مشاركة الرئيس براينت في مؤتمر قمة اتحاد نهر مانو المعقود في كوناكري، غينيا، في ٢٠ أيار/مايو واجتماعات مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية في غرب أفريقيا خلال الأشهر القليلة الماضية. ومن المتوقع من بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في الأسبوع الأخير من حزيران/يونيه أن تمعن النظر في النهج الإقليمي وأن تأتي بمزيد من الأفكار لتطبيق ذلك النهج.

وفي ذلك الصدد، وإذ نأخذ في الحسبان الحالة في غرب أفريقيا، حيث تنشر أكبر ثلاث عمليات لحفظ السلام في العالم، أود أن أسأل عن مدى إمكانية العمل المشترك بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في حالة القيام بعمليات عبر الحدود في الحاضر أو المستقبل.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لجاك بول كلاين ليرد على الأسئلة والتعليقات.

السيد كلاين (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشكر المجلس جماعيا. وقد تلقى كل عضو ملفا يتضمن الإحاطة الإعلامية الأساسية للبعثة، ومعلومات أساسية أخرى وهدية صغيرة لدعمهم المتواصل. في الوقت الحالي، توجد في بعثتي ٨٩ جنسية – من استراليا إلى زمبابوي. ولدينا ١٣ من أعضاء المجلس الخمسة عشر ممثلين في بعثتنا. إنها حقا بعثة أممية، وبوسع المجلس أن يفخر غاية الفخر بما يفعله النساء والرجال العاملون فيها.

وفيما يتعلق بمسألة نسبة الأسلحة للأفراد المجردين من السلاح، ينبغي للمجلس أن يتذكر أن عددا كبيرا من أولئك الأفراد نساء، ولم يكن لهن بالضرورة أسلحة ولكنهن كن يقمن بصيانة مدافع الهاون والطبخ وتوفير الدعم الأساسي الآخر للمقاتلين. وقد قررنا في وقت سابق أنهن في الحقيقة جزء من القوة المقاتلة وأنه لا يمكننا استثناؤهن. وينطبق نفس الشيء على الأطفال. ولذلك فإن المرء كثيرا ما يرى تناقضا بين عدد المقاتلين والأسلحة والعدد الإجمالي الحقيقي. وأعتقد أنه ينبغي أخذ ذلك في الحسبان.

وفي ما يتعلق بإعادة الإدماج، فإن ذلك، بداهة، هو مدعاة قلقنا الحالي. ففي بلد يبلغ معدل البطالة فيه ٨٥ في المائة، كيف يمكن إدماج مجموعة أخرى يتراوح عددها بين ٤٥ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ شخص في المجتمع؟ ولحُسن الحظ أن أعضاء المجلس – وتحديدا أعضاء الاتحاد الأوروبي – والولايات المتحدة وغيرهم، على صعيد ثنائي، قد تقدموا بمدخلات، وها نحن لدينا الآن بعض البرامج الكبرى. لدينا برنامج يشمل ما يقارب ٣٥ ٢٠٠ فرد في سياق الصندوق الاستئماني الذي نديره لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ساهمت ببرنامج يغطي ما يتراوح مجموعه الأولي ١٠ ٠٠٠ شخص – ٢٠ ٠٠٠ شخص شهريا – وينطوي على تمكينهم من الحصول على المهارات الأساسية التي تمكِّنهم لاحقا من العمل على إصلاح الطرق والجسور وما إليها.

وقد أشركنا أيضا في هذه العملية أوساط الأعمال الليبرية. وكتبتُ شخصيا رسائل إلى جميع الشركات ومنها مثلا، شركة فايرستون. قلت لها: ”إن عليكم الآن أن تأخذوا على عاتقكم ٣٠٠ أو ٤٠٠ أو ٥٠٠ شاب، تعلموهم أصول الأعمال التجارية“. وإننا نفعل الشيء نفسه مع التجار داخل ليبريا نفسها. وهذه العملية جارية بكل تفاصيلها على قدم وساق.

إن علاقتنا مع جيراننا المباشرين ممتازة. وباستطاعتي أن أقول لكم بكل أمانة، بل وسجِّلوا ما أقول، إننا مدينون بشكل كبير لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون على دعمها المتين لنا خلال المرحلة الاستهلالية من عملنا. فالعديد من أفرادنا قد أتوا من تلك البعثة. والكثير من المعدات التي لدينا – من جسور بيلي، ومولدات الكهرباء والدعم اللوجيستي – قد أتى من تلك البعثة. وكانت لنا اجتماعات دورية.

وعليكم أن تعلموا أن لدينا برامج تبادل عسكرية ومدنية مع البعثات الأخرى، في كل من سيراليون وكوت ديفوار، ومع ضابط الاتصال في غينيا. ولدينا ضباط فرنسيون في عِداد أفرادنا العسكريين من كوت ديفوار. ولديّ موظفون في كوت ديفوار كذلك. ولدينا نفس العلاقة مع زملائنا في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وبوسعي أن أقول لكم – وآمل أن أكون صائبا – إننا لم نشهد حتى الآن، حسب علمي، أي تحرك يذكر للأسلحة. فنحن نسيِّر دوريات جوية. وقد تسنى لأعضاء لجنة الجزاءات أنفسهم أن يكونوا هنالك وأن يرصدوا حركة قطع الأخشاب والتنقيب عن الذهب والماس. ولم نلحظ حتى اليوم أي خروق في ذلك الصدد. وإننا نتابع مراقبة الحال عن كثب، لأن ثمة بالتأكيد إشاعات بهذا الشأن.

وإلى جانب الأرقام التي بحوزتكم في ما يتعلق بالأسلحة المصادرة، فإن ثمة فئة أخرى مستقلة تماما من الأسلحة التي نقوم حاليا بجمعها. فإننا نتوصل بفضل المخبرين الذين نكافئهم بكيس من الأرز أو ببعض المال إلى وضع اليد على مخابئ مليئة بالأسلحة. ففي منطقة لوفا، أدت معلومات حصلنا عليها من أحد المخبرين إلى مصادرة مدافع هاون من عيار ٨٠ ملم وعدة مئات من القذائف. ونحن لا نقيم جرداً لهذه الأسلحة المصادَرة لأنها لا تخص تنظيما عسكريا بعينه. إنه مجرد مخبأ للأسلحة عثرنا عليه.

وما إن نضع يدنا على معظم الأسلحة حتى نشرع – وقد شرعنا في ذلك بالفعل – في برنامج شديد الكثافة للعثور على أماكن الأسلحة الأخرى. وكما تعرفون، وظّفنا في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أساسا ٤٨ جنرالا من تنظيم اتحاد الليبريين من أجل المصالحة والديمقراطية، وحركة الديمقراطية في ليبريا وفصيل تايلور السابق. وهُم في الواقع يعملون معنا. فعندما نقول مثلا للجنرال كوبرا ”الرجاء أن تأتي بـ ٢٥٠ فردا إلى هذا المفترق صباح غد“، فإنهم يحضرون. والسبب في ذلك يعود إلى أننا نريد الحفاظ على القيادة والسيطرة أطول مدة ممكنة في

ما يتعلق بالمحاربين هناك. وما لا نريده هو أن ينهار هذا النظام بحيث لا يعود هناك من يتولى زمام الأمور.

وهذا يقود ضمنا إلى ما أشرتم إليه جميعكم: الإسراع في نزع السلاح والإسراع في التسريح، بالتعاون مع القادة المحليين الذين لا تزال لديهم القدرة على ضبط الأمور.

أما في ما يتعلق بهيكل الدفاع الليبري في المستقبل، فهذا شأن يعود البت فيه في نهاية المطاف إلى الحكومة الليبرية وشعب ليبريا. ورأيي في هذا الموضوع بسيط، ومفاده أن ليبريا بحاجة فعلية إلى هيكل دفاعي. ولكن ما هو شكل هذا الهيكل الذي تحتاج إليه، أهو كيان موسع لحماية حدود الدولة أم جيش وطني فعلي؟ السؤال الأول الواجب طرحه انطلاقا من خبرتي كضابط منذ ٣٥ عاما هو: ”ما هي وظيفة هذا الجيش؟“. هذا هو السؤال الأول. وهذا من ثم ينقلنا إلى موضوع الميزانية لتحديد عدد الأفراد الذين يحتاج إليهم الهيكل الدفاعي ونوع الأسلحة التي يمكن شراؤها. في أفضل الأحوال، تحتاج ليبريا إلى كيان ما على الحدود لمراقبة الهجرة اللاقانونية، وعمليات التهريب وخلافهما. أضف إلى ذلك أن العمل بصورة بناءة على مدار الساعة طيلة ثلاث نوبات مدة كل منها ثماني ساعات يضمن عدم انشغال هؤلاء الأفراد بالتخطيط لانقلابات في أماكن أخرى.

ثانيا، في حال تم هيكلة الجهاز العسكري حسب الأصول، فإن بإمكانه أيضا أن يغدو أداة لبناء الوطن، حيث يمضي هؤلاء الأفراد الأشهر الستة الأولى في تعلم القراءة والكتابة وبما يؤلف بين صفوفهم. أما الأشهر الستة التالية فيتعلمون خلالها مهارات أساسية من قبيل قيادة المركبات، وإصلاح أجهزة التبريد، وتشغيل الرافعات، وما إلى ذلك من أعمال مفيدة. ثم يقومون ببعض التدريبات العسكرية، ثم يعودون من حيث أتوا. وبعد مضي سنتين أو ثلاث، عندما يلتقي مختلف هؤلاء الأفراد، ما الذي يجمع بينهم؟ إنها الخبرة العسكرية المشتركة التي تصهر الأمم وتداوي جراحها وتقضي على التمايز العرقي.

إذاً هذه هي الأشياء التي نحن بصدد البحث فيها. من هنا، فإني أود أن أتوجه مرة أخرى بالشكر إلى حكومة الولايات المتحدة التي كانت سباقة إلى هذا المسعى والتي يؤمل أن تعمل في نهاية المطاف على توفير التمويل لإقامة هيكل دفاعي ليبري في المستقبل. لكن الأمر يعود في نهاية الأمر إلى حكومة ليبريا لتبتّ في ما تحتاج إليه وتريده.

وختاما، بشأن مسألة الجزاءات، أعتقد – ولعل ذلك عائد إلى كوني عسكريا سابقا يرى الأشياء ببساطة – أن الجزاءات قد فُرضت للاقتصاص من الحكومة السابقة على الجور الفادح الذي كانت تمارسه. لكن هذه الحكومة انقضت الآن وحلّت محلها حكومة أخرى. وفي حال تمكنت هذه الحكومة الجديدة من تبيان ما يلزم من الشفافية وسبل المساءلة، عندها يغدو لزاماً علينا أن نعلن ضرورة رفع الجزاءات. أما إذا لم نقم بذلك، فإننا سنحرمها من مصدر العائدات الذي يتيح لها بالذات أن تبني به مقومات الدولة. وعندها يكون لزاما علينا أن نشترك في دفع الفاتورة التي من شأن ليبريا أن تتكفل بها لو كان لديها الموارد اللازمة، ليس أقلّه من الأخشاب وبعض الأصناف الأخرى الضرورية.

من هنا، أود أن أطلب إليكم أن تتأملوا ذلك. إني أتفهم شواغلكم. إنها مسألة تتعلق بالشفافية والمراقبة، من قبيل التأكد مما إذا كانت الأموال تدخل مباشرة في حسابات المصرف المركزي وما إذا كان ثمة نظام للمساءلة. كل ذلك مفهوم. لكننا إذا تمكّنا من التحقق من ذلك، لا بد لنا، في رأيي، من أن نزود حكومة ليبريا بالأدوات التي تحتاج إليها في مواجهة المستقبل.

آمل أن تكون مداخلتي هذه قد أجابت على معظم أسئلتكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كلاين على تعليقاته وإيضاحاته التي قدمها إلى المجلس.

أعطي الآن الكلمة للسيد تشارلز غيود براينت، ليرد على التعليقات والأسئلة التي طُرحت.

السيد براينت (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): لقد طرح أحدهم سؤالا عن العلاقات مع جيراننا. أظن أنها حسنة، بل جيدة جدا. فقد زرت كوناكري عاصمة غينيا أربع مرات، وكوت ديفوار ثلاث مرات، وفريتاون مرتين. وتلقيت خلال إقامتي هنا في الولايات المتحدة اتصالا هاتفيا من الرئيس تيجان كباح. وهذا يُعد بمثابة تقدم يفصل آلاف الأميال بين ما كنا عليه وما نحن عليه الآن. فزعماء غينيا وسيراليون وكوت ديفوار لم يكونوا يتحدثون إلينا على الإطلاق. فكوني أستطيع الذهاب إلى كوناكري وفريتاون وأبيدجان وقضاء الليلة هناك بأمان ليدل على مدى الشوط الذي قطعناه في علاقتنا. والأمر المشجع هو أننا مصممون جميعا على إرادة العيش بسلام حاليا. وجميعنا مصمم على مباشرة تدابير أمنية مشتركة لضمان عدم تكرار حدوث خروقات مسلحة للحدود ولا تجارة بالأسلحة الخفيفة أو الثقيلة عبر حدودنا على نحو يتسبب بضائقة لشعبنا.

لقد عشت في ليبريا منذ ولادتي. ومررت هناك بتجارب جميع الأزمات التي شهدها بلدنا. وأيدتُ قرار مجلس الأمن بفرض جزاءات علينا بسبب دناسة الممارسات التي كانت حكومتنا تقوم بها في تلك الفترة، من قبيل تشويه الأطفال والنساء والمسنين. كيف يجوز لأي إنسان عاقل أن يغض الطرف عن هذه الأفعال؟ لقد كنا نشعر بالخزي من جراء ذلك. بل وصل شعور بعضنا بالخزي إلى ملازمة ركن منزله حتى لا يُري وجهه للآخرين معلناً أنه ليبري!

لكني أؤكد لكم أن الأمور قد تبدلت الآن. فخمسة وثمانون في المائة من الأطفال الذين نقوم حاليا بتسريحهم يقولون لنا إنهم يرغبون في الالتحاق بالصفوف الدراسية. لقد بلغوا الآن ٢٢ عاما من العمر لكنهم يودون الالتحاق بالمدرسة. هذا هو سبب حاجتنا إلى الموارد: لكي نبني مدارس، ومستوصفات، وهياكل أساسية، بحيث لا يضطر أيضا الشركاء الوافدون الراغبون في العمل بإخلاص مع الليبريين إلى الاستثمار في تشييد الطرق أو أجهزة توليد الكهرباء أو مرافق المياه العذبة للعيش والعمل. وهذا أيضا ما دعانا إلى الحضور إلى هنا وعرض قضيتنا. وإني لأشكر أعضاء المجلس على إعطائي فرصة مخاطبتهم وعلى كل ما أبدوه من ملاحظات طيبة ومخلصة بشأننا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد براينت على ملاحظاته وتوضيحاته الإضافية.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب باسم المجلس عن امتناننا للسيد كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، وللرئيس براينت على تفضلهما بالحضور ومخاطبة المجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.